هل يرقى إلى درجة المجاز ... ؟

عرض ونقد

د. عبد العظيم إبراهيم المطعني

مكتبة وهبة

التشييد البليغ هل يرقي إلي درجة المجاز...؟

عـرض ونـقـد

دكتور

عبد العظيم إبراهيم المطعني

تقديم

ينقسم التشبيه عند البلاغيين باعتبار أركانـه الأربعـة: المشبه- المشبه به- الأداة- الوجه- من حيث الذكر والحذف إلي أقسام أربعة، لكل قسم منها ضابط وسمة. فإذا ذكرت كل أركانه في صورة تشبيهية واحدة دعوا التشـبيه فيهـا بأنـه مرسل مفصل، وذلك كما في قول الشاعر:

فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها إذ في كل شطر من شطري هذا البيت قد حرص الشاعر علي ذكر الأركان الأربعة للتشبيه ففي الشطر الأول وجه المخاطبة هو المشبه، والنار هي المشبه به، والكاف هي الأداة أما الوجه- أي وجه الشبه- فهو في ضوئها.

وفي الشطر الثاني قلب المتكلم هـو المشـبه، والنـار المشبه به، والأداة الكاف. أما وجه الشبه فهو قوله في حرها أي أن وجه المخاطبة جميل مشرق، وقلبه هائم متقد.

ومعني الارسال هنا هو الاطلاق مما يقوي الشبه بـين الطرفين. أما التفصيل فلأن ذكر وجه الشبه كان نصـا فـي بيان ما هو مشترك بين الطرفين: المشبه؛ والمشبه به؛ فوجه

المخاطبة لا يشترك مع النار إلا في الاشراق؛ وقلب المـتكلم لا يشترك معها إلا في الحرارة. وفيما عدا هذين فلكل مـن المشبه والمشبه به خصائصه وسماته. هذا هو القسـم الأول من أقسام التشبيه من حيث الاعتبار المـذكور. ومثـل هـذا البيت في ذكر كل الأركان قول الشاعر:

والوجه مثل الصبح مبيض والشعر مثـل الليل مسود

فالوجه والشعر مشبهان، والصبح والليل مشبهان بهما، ومثل هي أداة التشبيه.

أما الوجه في الأول فهو الابيضـاض؛ وفـي الثـاني الاسوداد، والتشبيه في هذين المثالين أوضح وأجلـي وأتـم صور التشبيه من حيث الصناعة اللفظية، وإن كـان أقلهـا وأنزلها من حيث القيمة البيانية.

أما القسم الثاني فيكون بحذف الأداة دون الوجه، كـأن تقول خالد أسد في الشجاعة وحاتم بحر في الكـرم، وهـذا النوع من التشبيهات يأتي نادرا في أشعارهم؛ ويمكن أن نعد منه قول معاوية بن خليل النصري يفخر بقومه في النباهـة. ويهجو حيا آخر ليس لهم شهرة وإن كان لهم وجود. قال:

فنحن- الثريا- وعيوقها ونحن السمـاكان والمرزم

وأنتـم كواكب مجهولة تري في السماء ولا تعلم [1]

فقد حذفت الأداة في البيت الثاني والأصل: أنتم مثـل كواكب. أما الوجه فقد أشار إليه بقوله: تري في السـماء ولا تعلم.

وقد اصطلح البلاغيون علي تسمية كل تشـبيه حـذفت أداته دون وجهه بأنه: تشبيه مؤكد. لأن الأداة إنما هي عازل بين الطرفين. فإذا أزيل ذلك العازل أشتدت الصـلة بينهمـا حتي لكأنهما شيء واحد.

وقد عبر البلاغيون عن هذا المعني بأنه: دعوي اتحـاد بين الطرفين فالمشبه هو- بعينه- المشبه بـه. فهـو بهـذا الاعتبار أبلغ مما ذكرت فيه الأداة لخلو ذلـك مـن دعـوي الإتحاد بين الطرفين ومن المبالغة في إثبات الشـبه بينهمـا. وهذا لا يكاد يختلف فيه أحد. والقسم الثالث يكـون بحـذف وجه الشبه دون الأداة؛ وهذا النوع كثير في الكلام وتأتي في المقدمة منه تشبيهات القرآن الحكيم. فإنك لا تكاد تري فيهـا ما ذكر فيه الوجه إلا نادرا. ومنه قوله تعالي﴿ **والْقَمر قَدرنَاه**

([1]) نقد الشعر لقدامة بن جعفر(١٣٠) تعليق الدكتور عبد المنعم خفاجي العيوق والسماكان والمرزم نجوم مشهورة.

منَازِلَ حتى عاد كالعرجون القَـدِيمِ ﴾[يـس:٣٩] أي فـي التقوس والشحوب والنحافة.

وقوله تعالي﴿ **يوم يكُون الناس كالْفَراش الْمبثُوثِ**﴾ [القارعة:٤] أي في الكثرة والتموج والاضطراب.

وقوله:﴿ **وتكُون الْجِبالُ كالْعِهن الْمنفُوش** ﴾[القارعة:٥] أي في التفرق والرخاوة وغير ذلك كثير.

وقوله عليه السلام: أصحابي كالنجوم [٢] يعنـي فـي الهداية.

وقوله عليه السلام: الصدقة تطفيء الخطيئة كما يطفيء الماء النار [٣] أي في سرعة الزوال ومما جاء فيه شعرا وهو كثير. قول أبي الطيب المتنبي:

وكل شعر نظير قابله منك وعقـل المجيـز مثـــل المجاز [٤] .

---

(٢) الدارمي

(٣) الترمذي.

(٤) شرح أبيات المعاني لأبي الطيب المتنبي١٣٢ تحقيـق مجاهـد صواف ومحسن عياض.

يخاطب أبو الطيب شاعرا آخر فيقول لـه إن الشـعر نظير من يقبله منك فإن كان الشعر نازلا وقبله منـك مـن تمدحه به وأجازك عليه فعقل من أجازك- المجيـز- مثـل عقلك أنت- المجاز- والوجه هنا هو عدم التفرقه بين الجيـد من الشعر والرديء منه. فها هو قد ذكـر المشـبه- عقـل المجيز- والمشبه به- عقل المجاز [٥] - والأداة- مثل- ولم يذكر الوجه وقد أطلق البلاغيون علي كل تشبيه حذف وجهه فحسب بأنه تشبيه مرسل مجمل. وفسروا الاجمال بأنه عموم الاشتراك بين الطرفين لتذهب النفس فيه كل مذهب.. وهـو عندهم أبلغ مما ينص فيه علي الوجه لاشـتمال هـذا علـي دعوي عموم الاشتراك. كما كان محذوف الأداة أبلـغ ممـا ذكرت فيه لاشتماله علي دعوي الاتحاد بين الطرفين وهذا لا خلاف فيه بينهم.

---

(٥) عقل هذه محذوفة في النص واجبة التقدير.

وإنما الخلاف حول أي الحالتين المتوسـطتين أبلـغ..؟ أعني ما حذفت منه الأداة أم ما حذف منه الوجه [٦] .

فبعضهم يسوي في القوة بين الحالتين المتوسطتين؛ فما حذف منه الوجه مثل ما حذفت منه الأداة في القـوة. هـذا رأي.

وقد رد بأن حذف الأداة يكسب التشبيه قوة لا يضاهيها ما حذف فيه الوجـه دون الأداة؛ لأن حـذف الأداة مـؤداه التماثل بين الطرفين فإذا لم تحـذف بقـي الاخـتلاف بـين الطرفين وحذف الوجه وإن أفاد عموم الاشتراك بين المشـبه والمشبه به من حيث الظاهر. فإن دعوي هذا العموم يقـدح فيها بقاء أصل الاختلاف بين الطرفين المفاد من ذكر الأداة، فعلي هذا فإن الحالتين المتوسطتين غير متساويتين في القوة.

---

(٦) وإنما سمي المحذوف الأداة، والمحذوف الوجه حالتين متوسـطتين لأن قبلهما حالة واحدة هي ما ذكر فيها كل الأركان. وبعـدهما حالـة واحدة هي ما حذفت فيها الأداة مع وجه الشبه.

ومرتبة ما حذف فيه الوجه دون مرتبة ما حذفت أداته. فهـو إذن أقوي [٧] .

أما القسم الرابع من أقسام التشبيه بهذا الاعتبار فهو ما حذفت فيه الأداة والوجه معا. وهو كثير شائع فـي الكـلام الفصيح؛ ومنه في القرآن الحكيم قدر مستفيض؛ مثـل قولـه تعالي: ﴿ **هن لِباس لكُم وأَنْتُم لِباس لهـن** ﴾[البقـرة:١٨٧] وقوله تعالي:﴿ **نِساؤُكُم حرثٌ لكُم** ﴾[البقرة:٢٢٣] وقولـه﴿ **النبِي أَولى بِالمؤْمِنِين مِن أَنْفُسِـهم وأَزواجـه أُمهـاتُهم** ﴾[الأحزاب:٦] وقوله:﴿ **فَأَصبح هشِـيما تَـذْروه الريـاح** ﴾[الكهف:٤٥] وقوله﴿ **فَجعلْنَاها حصِيدا كَأَن لم تَغْن بِالأمس** ﴾[يونس:٢٤] وقوله﴿ **وقَدِمنَا إِلى ما عمِلُوا مِن عملٍ فَجعلْنَـاه هباء منثُورا** ﴾[الفرقان:٢٣]

ومنه قول الرسول الكـريم-ص-: المسـلمون تتكافـأ دماؤهم ويسعي بذمتهم أدناهم؛ وهم يد علي من سـواهم [٨]

---

(٧) شروح التلخيص[مواهب الفتاح للمغربي جـ ـ٣ ص٤٧٤] وما بعدها.

(٨) النسائي

وقوله عليه السلام: الحمو الموت [٩] وقوله: إخوانكم خولكم [١٠].

ومن الأقوال المأثورة: السفر ميـزان القـوم والعيـال أرضة المال وكلامك القتل، وعتابك السيف [١١]

ومن الشعر ورد منه الكثير ومن ذلك قول ابن المعتز:

وهم فراش السوء يوم ملمة يتهافتون تعاشيا وخبـالا

وهم غرابيل الحديث إذا وعوا سـرا تقطـر مـنهم أو سـالاوقول نصيب في سليمان بن عبد الملك:

هو البدر والناس الكواكب حوله وهل يشبه البدر المنير الكواكب

وقول أبي الطيب المتنبي:

نصيبك في حياتك من حبيب نصيبك في منامك مـن خيال كل صور التشبيه الماضية- مع اختلاف مصادرها من التشبيه الذي حذفت فيه الأداة والوجـه معـا وهـو- طبقـا

---

(٩) البخاري.

(١٠) البخاري.

(١١) الصناعتين.

للمصطلحات المتقدمة- تشبيه مؤكد مجمل. التأكيد مستفاد من حذف الأداة؛ والاجمال مستفاد من حذف الوجه.

بيد أن الذي شاع في عرف البلاغيين أن يطلقوا عليـه اسم التشبيه البليغ؛ لأنه أعلي أقسامه فـي القيمـة البيانيـة؛ لاشتماله علي دعوي الاتحاد بين الطرفين؛ وعلـي دعـوي عموم الاشتراك بينهما. وبناء علي هذه الأسس فإن مراتـب التشبيه وتدرجه في القوة توضع علي النسق الآتي:

١- ما ذكرت فيه كل الأركان؛ ومرتبته دنيا المراتب.

٢- ما حذف فيه الوجه وحده. وهو أبلغ من الأول.

٣- ما حذفت فيه الأداة وحدها؛ وهو أمكن فـي بـاب البلاغة من سابقيه.

٤- ما حذفت فيه الأداة والوجه معـا. ومرتبتـه عليـا المراتب علي الاطلاق ولا يليـه شـيء سـوي الاسـتعارة المعتمدة عليه؛ لأن الاستعارة تبدأ حيث ينتهي التشبيه.

ولقوة هذا التشبيه- المسمي التشـبيه البليـغ- اختلفـت وجهات النظر بين البلاغيين والنقاد حوله؛ اختلافـا عميـق الجذور؛ فمن قائل أنه ضرب من التشبيه؛ ومن قائـل أنـه

يمكن إبقاؤه في باب التشبيه؛ ويمكن عده من صور المجاز. وكل ذي رأي يحتج لرأيه؛ وكل ذي مذهب ينتصر لمذهبه.

ومنذ نشأة الخلاف حول هذا الفرع؛ وتعرض المحدثين لتقليب وجوه القول فيه فإنه لم ينته إلي رأي قـاطع. ووجـه القصور- فيما أري- أن باحثا واحدا لم يتتبع كل المصـادر التي روت لنا ذلك الخلاف ليجمع شتات القول فيه ويمحصه علي ضوء من الأسس التي استقرت لديهم في حدي الحقيقـة والمجاز؛ وفي حدي التشبيه والاستعارة ليرجح مـار جحـه الدليل؛ ويرد مارده. صحيح أن بعض المحدثين قطعوا بـأن التشبيه البليغ إنما هو تشبيه فحسب، وليس باستعاره للفروق الواضحة بينهما. ومع تسليمنا- لهـم بهـذه النتيجـة فـإن المقدمات التي وضعوها بغية الوصول إليها لم تكن كافيـة. فجاءت النتيجة- مع صحتها- مقتضبة اقتضابا. وتقف فـي وجهها كثير من الاعتراضات ممن لم يسلم بهـا... ونتيجـة لذلك القصور في التتبع فأن رأيا ذكره بعض المتأخرين مـن أهل هذا الفن- البلاغة- وتابعه فيه بعض المحدثين. إنما هو رأي دعي لا أب له فنسب- خطأ- إلي غير أبيه. وسنعرض

لبيان هذه الإشارات في مظانها من هذه الدراسـة مشـفوعا بالدليل.

وفي هذه الدراسة المتواضعة إبتدأنا بتتبع نشوء فكـرة هذا الخلاف وسرنا معها في مراحل تطورها حتـي وضـع شروح التلخيص التي تعتبر الدستور الدائم لتأصيل القواعـد البلاغية وضوابط فنونها أصولا وفروعا وفروع الفروع؟

وقد هالنا حجم الخلاف حول هذا الفرع، وكثرة ما أثير حوله من جدل- كما سنري- ولكننا لم نتهيب المشكلة، لكثرة تعاريجها ودروبها. واستمددنا العون مـن الله فـي حصـر شعابها والتغلب علي صعوبة السير فيها، ولم نترك رأيـا إلا وعرضناه، ولا حجة أو شبهه إلا ومحصناها. ثم أثبتنا فـي النهاية رأيا ظننا أنه الصواب أو هو قريب مـن الصـواب، ولكي يتبين القاريء إلي أي مدي تشعب الرأي حـول هـذا الفرع- المحظوظ- أضع أمامه ملخصا لجملة الآراء المبثوثة في أمهات المصادر التي تحتل المركز الأول فـي البحـث البلاغي بلا نزاع، وهو كالآتي:

أولا- في بحوث الإمام عبد القاهر الجرجاني:

تطور البحث لدي الإمام عبد القاهر تطورا فريدا وكانت خلاصة ما رآه علي الوجه الآتي:

١- بقي اسم التشبيه علي نوع من التشـبيه البليـغ وأقـام عشرات الأدلة علي بعده عن الاستعارة، فهو تشبيه بليغ وكفي.

٢- جوز أن يطلق اسم الاستعارة علي نوع منه- علي قلة- مع جواز إطلاق اسم التشبيه عليه من باب أولي.

٣- ونوع آخر منه- أي التشبيه البليغ- قال أنه يقرب مـن الاستعارة فيطلق اسمها عليه بلا حرج.

٤- ونوع رابع رأي أنه أقرب إلي الاسـتعارة منـه إلـي التشبيه فهي به أولي.

٥- ونوع خامس نفي أن يكون تشبيها لضعف حمله علـي التشبيه كما نفي أن يكون استعارة سواء بسواء.

٦- ونوع سادس حمله علي المجاز الحكمي العقلي وأبي أن يكون استعارة أو تشبيها أو ذا مضاف محذوف يخرجه من المجاز الحكمي إلي الحقيقة الحكمية.

فهذه ستة آراء خمسة منها ضـمنها كتابـه الأسـرار، والسادس أورده في كتابه الدلائل، وكلها تدور حول ما يسمي بـ ـالتشبيه البليغ وسوف نعرض لبيان هذا كله بالتفصـيل والدليل.

ثانيا- في بحوث البلاغيين:

وإذا تجاوزنا كتابات الإمام عبد القاهر إلي غيـره مـن البلاغيين نجد حصيلة الرأي كالآتي:

١- فريق حمل التشبيه البليغ علي المجاز الاسـتعاري مع التوسع في حد الاستعارة بحيث تشمل كل صور التشـبيه البليغ، ويعزي هذا الرأي إلي أبي هلال العسكري وابن سنان الخفاجي وأبي القاسم الآمدي والغانمي، وسوف نري خـلال هذه الدراسة نقدا جديدا يرد الحق في نصـابه، ويبـين فـي وضوح إن كان هؤلاء قد صرحوا بهذا الرأي أم نسب إليهم خطأ.

٢- رأي يقول أن التشبيه البليغ مثل: زيد أسد إنما هـو استعارة مع عدم التوسع في حد الاسـتعارة. فهـي شـاملة لصور التشبيه البليغ دون إضافة تعديل في حدها- كما يقـال

في الرأي السابق- ويكاد ينفرد بهـذا الـرأي سـعد الـدين التفتازاني في مطوله ومختصره.

٣- فريق يري جواز حمل التشبيه البليغ علي الاستعارة وجواز إبقائه في باب التشبيه الاصطلاحي، جوازا مسـتوي الطرفين، وقد تبني هذا الرأي المغربي فـي شـرحه علـي التلخيص.

٤- وآخرون يقولون بجواز كلتا التسميتين: تشبيها بليغا أو استعارة مع تقديم الاستعارة علي التشـبيه، ومـن أبـرز المتحمسين لهذا الرأي بهاء الدين بن السبكي في شرحه علي التلخيص أيضا.

ويعتبر ماكتبه الإمام عبد القاهر هو الأصـل لكتابـات اللاحقين.

والأساس الذي اعتمدت عليه تلك الآراء عنـد جمهـرة الباحثين منهم.

كما أن فريقا منهم قد شايعوا الإمام عبـد القـاهر فـي بعض آرائه وإن لم يتوسعوا توسعه في النقد والتوجيه.

وكان لهذا الخلاف- كما تقدم بداية، ثم تطورت حتـي وصل الأمر إلي ما وصل إليه من تعدد الآراء علي النحـو

المتقدم. فمتي إذن بدأ ذلك الخلاف.. وعلي يد مـن تطـور، وكيف سار التطور في مراحله المختلفة وما سببه إن كان له سبب؟ ذلك ما نحاول بيانه في هذه الدراسة بعون الله.

القاضي الجرجاني يضع النواة:

يعتبر القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني المتـوفي سنة٣٩٢ هـ أول من وضع نواة هذا الخلاف، ولفت الأذهان نحوه. فقد تعرض لنقد الاستعارات السيئة، وبعد ذكره طائفة منها قال:

وربما جاء من هذا الباب ما يظنه الناس استعارة، وهو تشبيه أو مثل، فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعا مـن الاستعارة عد فيها قول أبي نواس:

والحب ظهر أنت راكبه فإذا صرفت عنانـه انصـرفا

ولست أري هذا ومثله استعارة، وإنما معني البيت أن الحـب مثل ظهر، أو الحب كظهر، تديره كيـف شـئت إذا ملكـت عنانه، فهو إما ضرب مثل، أو تشبيه شيء بشيء.

وإنما الاستعارة ما اكتفي فيها بالإسم المسـتعار عـن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرهـا، وملاكهـا

تقريب الشبه ومناسبة المستعار له للمستعار منه، وامتـزاج اللفظ بالمعني حتي لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبـين فـي أحدهما إعراض عن الآخر.

القاضي الجرجاني يقرر في هذا النص عدة حقائق:

أولا: رد خطأ من عد قول أبي نواس المذكور إستعارة، والتنبيه علي أنه تشبيه وليس استعارة.

ثانيا: التفرقة بين التشبيه وهو حقيقـة لغويـة، وبـين الاستعارة وهي مجاز لغوي.

ثالثا: الاستعارة لا يجمع فيها بين طرفي التشـبيه، بـل لابد من إحلال المشبه به محل المشبه- بعد حذفه- ويستغني بالمشبه به- المستعار منه عن الأصل- المستعار له.

رابعا: وإذا كان نقل العبارة شرطا في كل استعارة من هذا النوع- أعني التصريحية- فلابد من مناسبة جامعة بـين ما استعير له وما استعير منه حتي لا تبدو بين اللفظ بعد نقله والمعني- المجازي- الذي أريد منـه منـافرة أو إعـراض أحدهما: المعني واللفظ- عن الآخر.

بهذا البيان كاد القاضي الجرجـاني أن يحـدد معنـي الاستعارة تحديدا دقيقا لولا أنه ترك الإشارة إلـي القرينـة

المانعة من إرادة المعني الأصل للفظ المستعمل في المجـاز وكلامه هذا وإن خلا من ذكر القرينة فهو كاف في إخـراج قول أبي نواس السابق من دائرة المجاز، فليس هـو- إذن- استعارة. بل هو تشبيه لعدم النقل الذي هو شرط الاستعارة. وذكر الطرفين مانع من تصور ذلك النقل.

نقول: إن كلام القاضي هذا لهو بمثابة وضـع النـواة، ولفت الأذهان لفتا قويا لهذا الفرع من البحـث. إذ لا نـري لغير القاضي في ذلك توجيها ممن عاصره أو سبقه. صحيح أن الجاحظ أشار إلي بعض الفنـون البلاغيـة كالاسـتعارة المجاز والمذهب الكلامي. لكنه لم يلتفت إلي هـذه التفرقـة الدقيقة التي تعرض لها القاضي الجرجاني [١٢] وصحيح أن ابن المعتز قد تعرض لبعض تلك الفنون في كتابه البديع الذي يعتبر أول بحث منهجي في تحديد الفنون البلاغية، ولكنه لـم يشر إلي هذا الملحظ الذي أشار إليه القاضي الجرجاني. بـل إنه ذكر كل فن في موضعه الخاص به ولم يذكر مـا هـو تشبيه خالص في باب المجاز بل إنـه ذكـر بعـض أمثلـة

---

(١٢) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص٤١ ط الحلبي.

ماسمي- فيما بعد- بالتشبيه البليغ في باب التشبيه نفسه، ولم يخلط بينه وبين الاستعارة.

ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

تـراهـن خلف القوم زورا عيونها جلوس الشيوخ في مسوح الأرانب

وقول الراعي:

من مهمه قلقلت بـه هاماتهـا قلـق الفئـوس إذا أردن نصولا [١٣] .

وقدامة بن جعفر وهو ممن سبق القاضي الجرجاني لم نجده تعرض لهذه اللفتة التي أشار إليها القاضي. لا في كتابه نقد الشعر ولافي غيره. بل هو ملتزم لذكر الاسـتعارة فـي بابها. والتشبيه بما فيه البليغ في بابه. أنه لم يخلط بينهما قط. ولا تنبه لما تنبه له القاضي من بعده. ففي نقد الشعر نجـده يذكر نماذج متعددة من التشبيه في باب نعت التشبيه سـوي

---

(١٣) البيان والتبيين- جـ١ ص١٥٢ وما بعدها، والحيـوان جـ ـ ـ ٧ ص٦٢٩ علي أن الجاحظ لم يكن يعني بذكر الضوابط الفنية بقدر مـا عني بسوق الصور والتعليق عليها.

في الذكر بين ما هو مذكور الأداة، وما هو محـذوف الأداة والوجه [١٤] .

وفي نقد النثر ذكر في باب فيه التشبيه [١٥] .

نماذج من التشبيه الخالص ومنها ما هو مـن قبيـل التشبيه البليغ مثل قول الشاعر:

أيا شبه ليلـي لا تـ ـراعي فإنني لك اليوم مـن بـين الوحوش صديق

فعيناك عيناها، وجيدك جيـدها خلا أن عظـم السـاق منك دقيق

وواضح أن قوله: عيناك عيناها، وجيدك جيدها، تشـبيه بليغ ثم ذكر فيه قول الشاعر:

هو البحر من أي النواحي

أتيته فلجته المعروف والجود ساحله

هؤلاء السابقون عندهم التشـبيه تشـبيه، والاسـتعارة استعارة. فهم لم يخلطوا بين نماذجها. ولم يتعرضوا للحديث

---

(١٤) البديع-٦٩ دار الحكمة- دمشق- تحقيق المستشرق اغنـاطيوس كواتشقوفسكي.

(١٥) نقد الشعر- من ص١٢٤ إلي ص١٣٠.

عن الفروق بين الاستعارة وبين التشبيه المحـذوف الوجـه والأداة علي النحو الذي وقفنا عليه في وساطة الجرجـاني. وهذا يجعلنا نقرر في شيء من الاطمئنان أن أول من فـتح الباب حول هذا الفرع إنما هو القاضي علي بن عبد العزيـز الجرجاني في أواخر القرن الرابع الهجري. وكانت عبارتـه هي بمثابة إشارة البدء أو الرائد لكل اللاحقين من بعده. وقد تلقف الإمام عبد القاهر الجرجاني هذه الفكرة عن القاضـي واستثمرها أيما استثمار.

فقلب فيها وجوه القول حتي أصبحت تلك النـواة التـي وضعها القاضي الجرجاني دوحة وارفة الظلال فـي فكـر الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي يعتبر- بحق- أبرز مـن تكلم في هذا المجال وفتح الباب لمن جاء بعده علـي مصـر اعيه فكثر فيه الداخلون. وكان ذلك علي ما سيأتي:

الإمام عبد القاهر يشعب البحث:

كان الرأي قبل عبد القاهر، وفـي وسـاطة القاضـي الجرجاني- بالذات- يتخذ سمة واحدة. هي أن التشبيه البليغ ليس مجازا. وإنما هو متأصل في باب التشبيه الاصـطلاحي

ولا يقدح في وحدة الرأي هذه أن القاضي الجرجاني قد نبـه علي خطأ مؤداه عد التشبيه البليغ استعارة، لأن الذي يرجحه النظر أن الخطأ الذي رده القاضي الجرجاني لم يكـن خطـأ متعلقا بتقعيد القواعد ووضع المصـطلحات الفنيـة لمسـائل البلاغة وإنما هو خطأ الخلط بين النوعين فحسب.، فما يشير إليه القاضي لا يفيد أكثر من أن بعض الأدباء وضع بيت أبي نواس السابق، وهو من التشبيه، في باب الاسـتعارة. وأمـر الخلط علي هذا النحوهين. أما أن يكون هناك من ادعـي أن التشبيه البليغ إستعارة فهذا ما لم نقف عليـه قبـل عصـر القاضي الجرجاني، علي أن عبارة القاضي نفسها تفيد هـذا المعني الذي نحاول ترجيحه فعبارته تقول: فقد رأيت بعـض أهل الأدب ذكر أنواعا من الاستعارة عد فيها قول أبي نواس فالمسألة- إذن مسألة خلط لا تقعد قواعد كما يفهم مـن كـل القاضي نفسه. وإنما يرجع الفضل في تعميق البحـث علـي نحو ما تقدم إلي الإمام عبد القاهر الجرجاني فأن كثـرة مـا كتب حوله كان مادة خصبة للمتأخرين مؤيـدين ومخـالفين. وها نحن أولاء نستعرض جهود الإمام عبد القاهر في هـذا الميدان متصرفين في نصوصه تارة وناقلين إياها حرفيا تارة

أخري حسبما يقتضيه المقام وسوف ننبه علي ما نتصـرف فيه، وما ننقله بنصه.

مدخل لإبداء الرأي:

في هذا المدخل- الوجيز- يفرق الإمـام بـين حـالتين للاسم إذا قصد إجراؤه علي غير ما هو له لمشابهة بينهمـا. وتلك الحالتان هما:

إحداهما أن يسقط ذكر المشبه به من البين حتي لا يعلم من ظاهر الحال أنه مراد. مثل أن يقال: عنت لنـا ظبيـة- والمراد امرأة شبيهة بالظبية: ووردنا بحرا- والمراد شخص الممدوح ووصفه بالكرم ومنه قول الشاعر:

ترنح الشرب واغتالت حلومهم شمس ترجل فـيهم ثـم ترتحل

فالمراد من شمس هنا. قينة شبيهة بالشمس، وقـد دلـل الشاعر علي مراده بالشرب- بفتح الشين. شاربو الخمـور- واغتيال الحلوم- أي العقول- والارتحال. دلل بهذه الصفات التي لا تكون إلا للآدميين بأنه أراد من شمس امرأة قينة.

وفي هذه الحالة دقة وغموض حتي ليشتبه المراد علـي أهل المعرفة. فقد فهم بعض الصحابة من قوله تعالي:{ حتي' يتبين لكم بخيط الأبيض من بخـيط الأسـود...} أن المـراد

خيطان حقيقيان أبيض وأسود، ولم تنكشف هـذه الشـبهة إلا بمراجعة الرسول- نفسه-ص-.

والحالة الثانية: أن يذكر كل واحد من المشـبه بـه، مثل أن يقال: زيد أسد، وهند بدر، وهذا الرجل سيف صارم علي الأعداء [١٦].

حكم كل من الحالتين عند الإمام عبد القاهر:

وبعد هذا المدخل يعود الامام عبد القاهر، فيقرر لكـل حالة منها حكمها المناسب بلاغة، ويبدأ بتقرير الحكم علـي الحالة الثانية فيقول بالحرف: أعلم أن الوجه الـذي يقتضـيه القياس وعليه يدل كلام القاضي- يعني علي بن عبد العزيـز الجرجاني- أن لا تطلق الاستعارة علي نحو قولنا زيد أسـد وهندبدر ولكن نقول هو تشبيه فإذا قال(قائل) [١٧] هو أسـد. لم تقل استعار له اسم الأسد، ولكن نقول: شبهه بالأسد.

([١٦]) نقد النثر- ص٥٩:٥٨- المكتبة العلمية- بيروت- لبنان.

([١٧]) انتهي ملخصا: أسرار البلاغة-٢٧٨-٢٧٩ تعليق رشيد رضا.

ثم قال في تقرير الحكم علي الحالة الأولي:

ونقول في الأول- يعني. عنت لنا ظبية- أنه استعارة لا تتوقف فيه ولا تتحاش البتة [١٨] .

واضح أن الأمام اعتمد في حكمه علي الحالتين المذكورتين، اعتمد علي أساسين كما ذكره هو.

أحدهما: كلام القاضي الجرجاني في الوساطة. واعتماده عليه غير محتاج إلي بيان.

الثاني: القياس البلاغي. وقد بين الإمام وجه هذا القياس باجابته علي سؤال أورده مؤداه. فما الفرق بين الحالتين؟ وقد جري الاسم في كل واحد منهما علي المشبه..؟

ويجيب الامام فيقول:

إن الفرق بين، وهو أنك عزلت في القسم الأول- عنت لنا ظبية- الاسم الأصلي عنه وأطرحته، وجعلته كأنه ليس باسم له. وجلعت الثاني هو الواقع عليه والمتناول له. فصار قصدك التشبيه أمرا مطويا في نفسك، مكنونا في ضميرك. وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام وقضيته كأنه الشيء الذي وضع له في اللغة.

---

(١٨) ما وضع بين العلامتين زيادة من عندنا يقتضيها السياق.

وليس كذلك القسم الثاني، لأنك قد صرحت فيه بالمشبه. وذكرك له صريحا يأبي أن تتوهم كونه من جنس المشبه به. وإذا سمع السامع قولك: زيد أسد، وهذا رجل سيف صـارم. استحال أن يظن- وقد صرحت له باسم زيد- أنك قصـدت أسدا وسيفا [١٩] .

وخلاصة هذا. فإن التشبيه في نحو زيد أسد لائح بـين يقتضيه الكلام، ويجب من حيث موضـوعه. ومحـال أن لا يحمل مثله علي التشبيه، لأن الرجل لا يكون رجلا وسيفا. أو رجلا وأسدا في آن واحد، أما في نحو عنت لنا ظبيـة فـلا يمتنع الحمل علي الظاهر علي الصحة، إذ ليس بممنـوع أن يقال. عنت لنا ظبية. ويراد من هذا القول الحيوان المعروف. فوجب أن يفصل بين القسمين، فيسـمي الأول- عنـت لنـا ظبية- استعارة علي الاطلاق. ويقال في الثاني- زيد أسـد- أنه تشبيه [٢٠] ولا ينسي الامام عبد القاهر أن يقـوي الـرأي بالفرق بين الحالين بمدلول اللغة والعرف فيقول بالحرف:

---

(١٩) أسرار البلاغة-٢٧٩.

(٢٠) أسرار البلاغة-٢٨١.(٢) انتهي ملخصا- أسرار ص٢٨٠.

هذا وإذا تأملنا حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة كان في ذلك أيضا بيان لصحة هذا الطريقة ووجـوب الفـرق بـين القسمين. وذاك أن من شروط المستعار أن يحصل للمستعير منافعه كما يحصل للمالك. فإن كان ثوبا لبسه، وإن كان أداة إستعملها في الشيء تصلح له، حتي أن الرائي إذا رآه معه لم تنفصل حاله عنده عن حال ما هو ملك يد ليس بعارية [٢١]

ويعود فيجري هذه القاعدة علي موضوع البحث فيقول:

وإذا كان الأمر كذلك ثم وجدنا الأسم في قولك عنت لنا ظبية يعقل من إطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم- الحيوان- ولا يعلم أنك قصدت إمرأة

([٢١]) الأسرار-٢٨٢.

فقد وقع من المرأة في هذا الكلام موقعه فـي ذلـك الحيوان علي الصحة فكأن ذلك بمنزلـة المسـتعير ينتفـع بالمستعار إنتفاع مالكه.. حتي يعتقد من ينظر إلي الظاهر أنه له. ولما وجدنا الاسم في قولك. زيد أسد لا يقع من زيد ذلك الموقع من حيث أن ذكره باسمه يمنع من أن يصير الأسـم مطلقا عليه. علي حد تناوله ما يوضع له.

وإلي هنا يبدو الإمام عبد القاهر منتصـرا للتشـبيه البليغ من أن يذوب في صور الاستعارة، مدافعا عن الـرأي الذي أبداه القاضي الجرجاني، مفصلا تفصيلا رائعا ودقيقـا للفرق بين ما هو تشبيه، وما هو استعارة، ولم نـر بلاغيـا واحدا مثله- حتي الآن- نهج منهجه في عمق الفهم، وحـدة الذكاء حين تصدي لبيان الفروق في هذا الفرع الدقيق. وكل من جاء بعده- بل الذين سبقوه- لم يفعلوا شـيئا ذا مغـزي جديد في المسألة سوي أن يجتروا ما انتهي إليه هو، وسوف نري بعض المتأخرين- مثل السعد- يبني رأيه في المسـألة، وإن خالف فيه الإمام عبد القاهر- علي ما رآه عبد القـاهر نفسه.

وليت الامام عبد القاهر وقف عند هذا الرأي الذي ما ترك شاردة ولا واردة إلا ودعمه بها. ليته فعل ذلك. لكنه ما نكاد نتجاوز هذا الرأي الذي أبداه وهو أظهـر آرائـه فـي المسألة، حتي نراه قد تجاوزه إلي شعب من الرأي ولكل منها عنده دليله وسنده.

رأي ثان للإمام عبد القاهر:

الرأي الذي نحن بصدد الحديث عنه الآن، كان يلوح في خاطر الامام وهو يقرر رأيه الأول، وقد بدا لنا هذا مـن عبارة له ذكرناها فيما مضي، وهو قوله:

فوجب أن يفصل بين القسمين، فيقال في الأول أنـه استعارة علي الاطلاق، ويقال في الثاني أنه تشبيه.

فهو جازم علي أن القسم الأول- عنت لنا ظبية ومـا شاكله في حذف المشبه- استعارة قولا واحدا. أما الثـاني- زيد أسد وما شاكله في ذكر المشبه- فلم يحظ بذلك الجـزم علي أنه تشبيه. بل يقال. وتأمل معني يقال هنا- أنه تشـبيه، فكلمة يقال لا تأتي- بحسب مدلولها- في مواضع الجزم. بل تأتي- غالبا- لما هو دونه. وكأننا بالإمام، وهو المبرز فـي فهم الأساليب وطرق صوغها ومراميها، قد اختار هذه الكلمة

ليفسح لنفسه حرية الرأي فيما سيأتي من حديث، ولو جـزم بأنه تشبيه قولا واحدا لما سلم من لوم ولكان متناقضا ونفسه يبدد بيد ما بني بأخري..؟

فما هو ذلك الرأي الثاني..؟

لم يهجم الإمام عبد القاهر علي هذا التحول هجوما، ولم ينتقل إليه إنتقالا فجائيا. بل مهد له تمهيد الخبير المـاهر اللطيف. ويمهد لذلك التمهيد بتمهيد يقول فيه بالحرف:

وها هنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام يبـين وجوب الفرق بين القسمين وهو أن الحالة التي يختلف فـي الاسم إذا وقع فيها أيسمي استعارة أم لا يسمي هـي الحالـة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدأ أو متنزلا منزلته- أعني أن يكون خبر كان، ومفعولا ثانيا لباب علمت، لأن هذه الأبواب كلها أصلها مبتدأ وخبر، ويكون حالا، لأن الحـال عنـدهم زيادة في الخبر فحكمها حكم الخبر فيما قصدته هنا خصوصا والاسم إذا وقع في هذه المواضع، فأنت واضع كلامك لاثبات معناه- يعني الخبر الصريح وما في حكمـه- وإن أدخلـت النفي علي كلامك تعلق النفي بمعناه.

ويتوصل الإمام بهذا التمهيد إلي أنك إذا قلت: زيـد أسد فقد أخبرت عن زيد بأسد. والأسم إذا كان خبـرا عـن الشيء كان خبرا عنه إما لإثبات وصف هو مشتق منه لذلك الشيء كالانطلاق في قولك زيد منطلق أو إثبات جنسية هـو موضوع لها فإذا امتنع في قولك زيد أسد إثبات شبه الجنسية لزيد علي الحقيقة كان لإثبات شبه من الجنس له. وإذا كـان كذلك كان خليقا بأن يسمي تشبيها.

وإذا لم يكن الأسم خبرا، بأن كان مبتـدأ بنفسـه أو فاعلا أو مضافا إليه أو مفعولا فالكلام موضوع لإثبات معني آخر غير ما هو معني الاسم. فالفاعل مثـل جـاءني أسـد، والمفعول مثل رأيت أسدا، والمبتدأ مثل الأسد مقبل. فـالكلام في الأول موضوع لإثبات المجيء واقعا من الأسـد، وفـي الثاني لإثبات وقوع الرؤية منك علي الأسد، والثالث لاثبـات الاقبال للأسد. وليس في شيء من هذه الأمثلة إثبات لمعنـي الأسد حتي تكون هناك مشابهة- صريحة- إذ لم يذكر فـي الكلام ما يصبح أن يثبت معني الأسد له. وإنما يثبت الشـبه بالرجوع إلي الحال والبحث عن خبيء في نفس المتكلم.

وإذا افترقا هذا الافتراق وجب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة كما يفرق بين الخبر والصفة في العبارة لاختلاف الحكم فيهما بأن الخبر إثبات للمعني في الوقت- يعني حادثا- والصفة تبيين وتوضيح بأمر ثابت مستقر معروف.

فكل من الخبر في قولنا زيد ظريف والصفة من جاءني زيد الظريف مشتركان في التباس زيد بالظرف وإكتسائه له. ومع هذا الاشتراك فهما مفترقان فالخبر خبر والصفة صفة.

ويتخذ الإمام من هذا التحليل مسربا نحو المراد فيقول:

كذلك ينبغي أن لا يدعونا إتفاق قولنا: جاءني أسد، وهززت سيفا صارما، وقولنا زيد أسد، وسيف صارم في- مطلق التشبيه- إلي التسوية بينهما وترك الفرق من طريق العبارة. بل وجب أن نفرق فنسمي ذاك استعارة وهذا تشبيها.

الرأي الثاني ومنزعه:

وهنا يزيح الإمام الستار عما في نفسه، ويفرع علي ما تقدم فيقول:

فإن أبيت إلا أن تطلق الاستعارة علي هـذا القسـم الثاني- يعني زيد أسـد وماشـاكله- فينبغـي أن تعلـم أن إطلاقها- يعني الاستعارة- لا يجوز في كل موضع يحسـن دخول حرف التشبيه عليه بسهولة. وذلك نحـو قولـك هـو الأسد، وهو شمس النهار، وهو البدر حسنا وبهجة. وهكـذا كل موضع ذكر فيه المشبه به بلفظ التعريف.

فإن قلت هو بحر، وهو ليث. ووجدته بحرا. وأردت أن تقول إنه استعارة كنت أعذر، أشبه بأن تكون علي جانب من القياس، ومتشبثا بطرف من الصواب وذلك لأن الاسم قد خرج بالتنكير عن أن يحسن إدخال حرف التشبيه عليه فلـو قلت هو كأسد، وهو كبحر كان كلاما نازلا غير مقبول كمـا يكون قولك، هو كالأسد إلا أنه وإن كان لا تحسن فيه الكاف، فانه يحسن فيه كأن كقولك. كأنه أسد، أو ما يجري مجـري كأن في نحو. تحسبه أسدا. وتخاله سيفا.

الإمام هنا يسلم للمعارض بأن بعض صور التشـبيه البليغ يمكن- خلافا لما تقدم- أن يطلق عليه اسم الاستعارة. وهذا الامكان مشروط فيه أن يكون المشبه به نكـرة- كمـا ذكر هو الأمثلة- لأن النكرة لا يحسن إدخال حرف التشـبيه

عليها. فزيد أسد إذا قيل فيه. زيد كأسد. كان كلامـا نـازلا مردودا.

وإنما أقتصر الرأي- عنده- في هذا الموضع علـي الجواز الجذر، كما يفهم من عرضه، ولم يكن استعارة قـولا واحدا، لأن حرف التشبيه المستقبح دخوله في هذه الصـورة إنما هو الكاف وحدها. أما كأن وحسب وخال فلا قـبح فـي دخولها عليها. فبالنظر إلي قبح دخول الكاف جـوز إطـلاق اسم الاستعارة عليه، وبالنظر إلي حسن دخـول كـأن ومـا عطف عليها عليـه صـلح الكـلام لإبقـاء اسـم التشـبيه الاصطلاحي عليه. هذا هو مؤدي كلام الإمام.

علي أن جانب التشبيه هنا أرجح- عند الإمام- مـن جانب الحمل علي الاستعارة ويؤيد هذا الفهم كل كلمة قالهـا وهو بصدد ارتآء ما ارتآه. ومنزع الرأي هنا، هو النظر إلي حرف التشبيه من حيث استحسان دخوله أو اسـتقباح ذلـك الدخول.

رأي ثالث للامام في المسألة:

لم يكد الإمام يفرغ من تقرير الرأي الثاني القاضـي بجواز الحمل علي التشبيه، وعلي الاستعارة، متي تـوافرت

شروط كل منهما، حتي وقف بنا علـي أبـواب رأي ثالـث جديد، له- عنده- سبب ومقتضي أما الرأي فهو كون الكلام أقرب إلي الحمل علي الاستعارة منه علـي الحمـل علـي التشبيه، عكس الثاني، ففيه الحمل علي التشبيه أقرب.

وأما السبب والمقتضي فهو غموض مكـان الكـاف وكأن. وإن شئت فقل غموض مكان حرف التشبيه مطلقا في الكلام. كان المدار في الرأي الثاني علي الحسن والقبح أمـا هنا فالمدار علي خفاء مكان حرف التشبيه رأسا، ولهذا كـان جانب الاستعارة- عنده- أقوي من جانب التشبيه.

والإمام- كعادته- لا يرسل القول علـي عواهنـه، وإنما لكل حالة عنده ضابط محدد وإن خولف فيه.

وضابط خفاء مكان حرف التشبيه- عند الإمـام لـه صور، منها أن يكون الاسم الذي فيه التشبيه- يعني المشـبه به- موصوفا بصفة لا تكون في جنسة أو أمر خاص غريب لم يعرف الجنس المشبه به.

وقد مثل لهذا الضابط بثلاثة أمثلة مصنوعة، ومثـال واحد مأثور أما الأمثلة المصنوعة فهي أن يقال:

هو بحر من البلاغة، وهو بدر يسكن الأرض، وهو شمس لا تغيب أما المأثور فهو قول البحتري:

شمس تألق والفراق غروبها عنا، وبـدر والصـدود كسوفه

يأبي الإمام عبد القاهر أن تكون هذه الصـور مـن التشبيه الخالص، ويرجح أن يطلق عليها استعارة. ونصه في ذلك بالحرف:

فهو أقرب إلي أن تسميه استعارة، لأنه قـد غمـض تقدير حرف التشبيه فيه، إذا لا تصل إلي الكاف حتي تبطـل بنية الكلام، وتبدل صورته فتقول: هو كالشمس المتألقـة إلا أن فراقها هو الغروب، وكالبدر إلا أن صدوده هو الكسـوف (١).

إن الذي حمل الإمام في هذا الموضع علـي القـول بتغليب جانب الاستعارة هو احترام الإمام لظواهر النصوص من حيث خفاء مكان حرف التشبيه. هذه واحدة.

والثانية أن المشبه به موصوف بصفات لم تعرف له في جنسه. وأنه لا يمكن ظهور الأداة- الكاف- إلا بالاعتداء

---

(١) المصدر نفسه٢٨٢.

علي ظاهر النص، وإبطال بنية الكلام وهذا غيـر مستسـاغ عند الإمام.

وللسبب نفسه جوز في الصور الأولي- زيد أسـد، وهند بدر إطلاق اسم الاستعارة عليها، إذا لا معني مقبول لو أظهرت الأداة في مثلهما فقلت: زيد كأسد، وهند كبـدر، لأن النكرة- علي هذا الوضع- لا يحسن دخول أداة التشبيه..!

والأقربية التي أشار إليها الإمام في قوله: فهو أقرب إلي أن نسميه أستعارة منظور فيها إلي نحو. زيد أسد، وهند بدر.. لأنه قد صرح فيما سيأتي باستحالة التشبيه علي بعض الصور، وباختلال أمره في صور أخري. وهذا مـا سـنبينه الآن.

الرأي الرابع للإمام عبد القاهر:

ويخطو بنا الإمام خطوة رابعة في توجيه المسـألة. في هذه الخطوة يقرر أن بعض الصور التي تجـيء- مـن حيث الظاهر- علي طريقة التشبيه يكون تقدير التشبيه معها مختلا، فلا يناسبها إلا الحمل علي الاستعارة لاستحالة تقدير التشبيه فيه؟!

وضابط هذا النوع- عنده- أن يكـون فـي الكـلام صفات أو صلات تمنع من اعتماد التشبيه، ومن هـذا قـول المتنبي في مدح شجاع بن محمد:

أسد دم الأسد الهزبر خضابه موت فريص المـوت منه ترعد

لا يجوز عند الإمام أن تقول في هذا الموضـع هـو كالأسد، وهو كالموت لما يكون في ذلك من التناقض.

ووجه التناقض أنك حين شبهته بالأسد فقـد شـبهته بجنس السبع المعروف وهذا يؤدي إلي أن الأسد أقوي منـه، وحين تجعل دم الهزبر الذي هو أقوي جنس الأسود خضـابا ليد الممدوج فقد عدت وجعلته هو أقوي من الأسـود! وهـذا محال؟!

وكذلك إذا شبهته بالموت فقد جعلت المـوت أقـوي منه، وحين تجعل فرائص الموت ترعد منه فقد عدت وجعلته هو- كذلك- أقوي من الموت وهذا محال [1].

ولهذا فان الإمام يري أن تسمي هذا ومـا أشـبهه استعارة لا تشبيها. وهنا يرد علي الامام اعتراض، لأن فـي

---

(1) الاسرار-٢٨٣.

نفي اعتماد التشبيه عـن صـورة نفيـا ضـمنيا لاعتمـاد الاستعمارة، فالاستعارة دائما تعتمد التشبيه- كما يقول الامام نفسه- فكيف يقال- إذن- إن هاهنا اسـتعارة ولـم يصـلح التشبيه عنده- فيما بناها عليه. وسيأتي للإمام كلام صـريح في إقرار هذا الأصل.

الرأي الخامس للإمام عبد القاهر:

ما تقدم من آراء للإمام بعـد أن أظهـر آراءه فـي الموضوع قد يقل الخلاف معه فيها، ولكننـا- الآن- علـي مقربة من رأي غريب انتهي إليه الإمام في رحلته الممتعـة من التشبيه والاستعارة.

ومثلما أشرنا من قبل أن الإمام عبد القاهر بلـغ بـه حرصه علي احترام ظاهر النصـوص أن يجعلهـا أساسـا لاستنباط الاحكام، حتي ليكاد أن يكون لظاهر كـل نـص- عنده- حكم خاص به. والنص الذي أدي به إلي تقرير رأيـه الخامس في هذا الفرع هو قول البحتري في مدح الفتح ابـن خاقان:

وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلـي منه أسود مظلم

يمنع الإمام عبد القاهر حمل هذا البيت علي التشـبيه الساذج فلايقال فيه، هو كالبدر لأن ما وصف بده بدر هنا من كونه أضاء كل الأرض إلا موضعا واحـدا مـن المواضـع المعرضة لضوئه(رحلي) وهذا غيـر واقـع فـي(البـدر) الحقيقي ويقرر علي هذا التوجيه أن الكلام لـيس موضـوعا لاثبات الشبه بين الممدوح وبين البدر المعروف، لأنه لو كان الأمر كذلك لزم وصف البدر بما ليس فيـه. فهـذا النحـو موضوع علي تخييل أنه زاد في جنس البدر واحدا له حكـم وخاصة لم تعرف. هكذا يقول الإمام [1] .

ثم، يقول: فالبحتري في قوله وبدر أضاء الأرض قد بني كلامه علي أن كون الممدوح بدرا أمر قد استقر وثبت. وإنما يعمل في إثبات الصفة الغريبة والحالة التي هي موضع التعجب [2] .

---

(1) انتهي ملخصا: الأسرار-٢٨٣-٢٨٥.

(2) الأسرار٢٨٥.

ثم يقرر الإمام أن ليس الكاف وحدها ممتنعة في هذا الموضع، بل كأن وحسب وخال مثلها في المنع. فلا يقـال، كأنه بدر أضاء الأرض شرقا ومغربا، ولا تحسبه بـدرا ولا تخاله بدرا فانه خاف من القول.

ثم يبين وجه امتناع كأن وحسب وخال فيقول:

كأن وحسبت وخلت وظننت تدخل إذا كـان الخبـر والمفعول الثاني أمرا معقولا ثابتا في الجملة، إلا أنه في كونه متعلقا بما هو اسم كأن أو المفعول الأول في حسبت مشكوك فيه، كقولنا: كأن زيدا منطلق أو مجاز يقصـد بـه خـلاف ظاهرة؟! نحو كأن زيدا أسد [1] فالأول زيد علي الجملة ثابت معروف. والغريب هو كون زيدا إياه ومن جنسه(أي الخبر) والنكرة، في نحو هذه الأبيات موصوفة بأوصاف تدل علـي أنك تخبر بظهور شيء لا يعرف ولا يتصـور. وإذا كـان كذلك كان إدخال كأن وحسبت عليه كالقياس علي المجهـول [2].

---

(1) الأسرار-٢٨٦.

(2) أسرار البلاغة٢٨٥.

لقد استثمر الإمام عبد القاهر كل مهارتـه العلميـة والنقدية لإخراج بيت البحتري هذا من دائرة التشبيه، وكـان مقتضي القياس من حيث الظاهر أن يسلكه في باب الاستعارة مثلما صنع في آرائه الثلاثة السابقة ولكنه لم يفعـل، فكـان الحكم الغريب حقا.

فقد أبي عبد القاهر أن يطلـق علـي هـذا الـنص استعارة، كما أبي أن يطلق عليه اسم التشبيه، وفي هذا يقول بالحرف:

وتأمل هذه النكتة؛ فإنه يضعف ثانيا إطلاق الاستعارة علي هذا النحو أيضا؛ لأن موضوع الاستعارة علي التشبيه؛ وإذا بان بما ذكرت أن هذا الجنس إذا فليت عن سره، ونقرت عن خبيئه فمحصوله أنك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور إلا أنه اختص بصفة غريبة وخاصية بعيدة لم يكـن يتوهم جوازها علي ذلك الجنس كأنك تقول؛ ما كنا نعلـم أن هاهنا بدرا هذه صفته- كان تقدير التشبيه فيه نقضـا لهـذا

الغرض، لأنه لا معني لقولك؛ أشبهه ببـدر حـدث خـلاف البدور ما كان يعرف [1] .

ثم يعترف الإمام بعجز البيان عن تسمية هذا النوع فيقول:

وهذا موضع لطيف جدا؛ لا تنتصف منه إلا باستعانة الطبع عليه ولا يمكن توفية الكشف فيه حقه بالعبـارة لدقـة مسلكه [2] ؟!

فإذا لم يسم تشبيها ولا استعارة، فبم يسـمي إذن؟ لا شيء وذلك هو الحكم الغريب الذي انتهي إليه الإمام.

والآن نصل إلي سؤال مؤداه، لماذا سلك الإمام عبـد القاهر هنا المسلك التدريجي فبعد حماسته للتشبيه في الـرأي الأول بدأ يتحول عنه شيئا فشئيا حتي وصل إلي ذلك الحكـم الغريب الذي أثبتناه؟.

السبب في هذا التحول:

باستحضار رحلة الإمام مع التشـبيه والاسـتعارة- هنا- يمكن القول في شيء من الاطمئنـان أن الـذي حمـل

---

(1) الأسرار٢٨٧ بتصرف.

(2) المصدر نفسه.

الإمام عبد القاهر علي هذا التحول إنما هو حرصه الشـديد علي احترام ظواهر النصوص. فكأنه يري أن تفسير الـنص ينبغي أن لا يبعد كثيرا عن النص نفسه.

ولهذا لما لم تلقه صعوبة نصـية تحمـس لنصـرة التشبيه علي الاستعارة، في نحو. زيد الأسد، وهنـد البـدر، لأنك حين تظهر أداة التشبيه لا تغير في النص شيئا فتقـول. زيد كالأسد، وهند كالبدر، فالمشبه به تعريف موجـود فـي النص الأصلي. ولما اعترضته صعوبة ما في نحـو. زيـد أسد، وهند بدر فقد حماسته لنصرة التشبيه علي الاسـتعارة، وقضي بقبح دخول الأداة علي هذا النحو الذي يكـون فيـه المشبه به نكرة. إذ لا معني مقبول لقولك: زيد كأسد، وهنـد كبدر. فهو يأبي أن يكون تفسير زيد أسد زيد كالأسد، وهنـد بدر هند كالبدر. ويري أن المشبه به ينبغي أن يكون نكرة في التفسير كما كان نكرة في المفسر، وإلا لما كان هناك فرق- عنده- بين زيد أسد، وزيد الأسد. أفلست معي في أن الإمام يحرص حرصا بالغا علي احترام ظواهر النصـوص. وأن هذا الاحترام هو الذي حمله علي اختلاف الرأي عنـده. وأن

ذلك الرأي كان يتناسب وحجم الصعوبة التي يدركها تناسـبا طرديا.

فمن جواز حمل الصورة علي الاستعارة، إلي قـرب ذلك الحمل، إلي أقربية ذلك الحمل. ولما كبر حجم الصعوبة في نظره في قول البحتري الأخير. وبدر أضاء أهدر قيمـة الحمل علي التشبيه والاستعارة معا. وبقي قول البحتري لغزا يسمو فوق كل اعتبار بياني.

وهكذا وصل احترام ظواهر النصوص بالأمام عبـد القاهر- وربما بنا- إلي طريق مسدود.؟!

وجميع الصور التي جوز حملها علي الاستعارة، أو تغليب حملها عليها، أو نفي حملها علي كـل مـن التشـبيه والاستعارة هي من قبل التشبيه البليغ. فزيد أسـد لا يجـوز حمله علي الاستعارة لمعارضة ذلك الحمل للفـروق الدقيقـة التي وضعها البلاغيون، ومنهم الإمام نفسه، بين كـل مـن التشبيه، وهو حقيقة لغوية، والاستعارة، وهي مجار لغـوي. لخلو زيد أسد من شرط النقل وهو عمدة المجاز.

أما ما عدا هذا من نحو: هو بحـر مـن بالبلاغـة، وشمس لا تغيب وبـدر يسـكن الأرض وأسـد دم الهزبـز

خضابه، وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا. فهي تشبيه كذلك لأن الأمر مبني علي التخييل كما يقول هو نفسه. وهذه المثل قرب ما تكون إلي التشبيه المقيد بزيادة صفات في المشبه به، إذا كان المشبه- أي المتكلم- لا يري المشبه به كفؤا للمشبه. فيزيد في الصفات بما يقر به من تلك الكفاءة. أو ينفي صفات في المشبه به إذا رأي المشبه أن تلك الصـفات لا تناسـب المشبه. وهذا السلوك معروف عندهم بمبدأ تحقيق التشبيه.

فمثال الزيادة في الأوصـاف قـول بـديع الزمـان الهمزاني:

يكاد يحكيك صوب الغيب منسكبا لو كان طلق المحيا يمطر الذهبا

والبدر لو لم يغب والشمس لو نطقت. والأسد لو لـم يصد، والبحر لو عذبا ومثال نقص أو نفي الصـفات قـول أمريء القيس:

حملت ردينيا كأن سنانـه سنا لهب لم يتصل بدخان

علي أن الإمام نفسه فسر قـول البحتـري تفسـيرا تشبيهيا حيث قال:

فالبحتري في قوله وبدر أضاء قدبني كلامه علي أن كون الممدوح بدرا أمر قد إستقر وثبت وهذا كـلام وجيـه؛ فكيف ينفي عنه التشبيه إذن ونحن لا نسلم بأن البحتري هنـا وصف البدر- الحقيقي- بما ليس فيه حين شـبه الممـدوح بالبدر؛ لأن غرضه إلحاقه بالبدر في نباهة الشأن والرفعة أما كونه أصاء الأرض شرقا وغربا إلا موضعا واحدا(موضع رحل الشاعر) فهذا عائد علي المشبه لا علي المشبه به، فلا محظور إذن؛ وبهذا صرح بهذا الدين بن السبكي في شـرحه علي التلخيص [1] .

رأي سادس للإمام عبد القاهر:

بقي للإمام رأي سادس في توجيه المسألة، أشار إليه في كتابه دلائل الإعجاز ولم يشر إليه في الأسرار؛ فقد وقف من قول الخنساء في وصف ناقة أخيها صخر، وهو:

ترتع مارتعت حتي إذا ادكرت

فإنما هـي إقبال وإدبار

---

(1) الأسرار٢٨٨.(٤) المصدر السابق.

وقف من هذا القول موقفا خاصا، وأطلق عليه حكما خاصا- كذلك- مختلفا تماما عن الأحكام التي قررهـا فـي الأسرار وإن كان السبب في المصير إليها واحدا هو احترامه لظاهر النصوص كما قدمنا.

وهذا قوله فيه.

ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء:

ترتع مارتعت حتي إذا ادكرت فإنما

هـ ـي إقبـ ـال وإدبـ ـار

وذلك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غيـر معناهمـا، فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة. وإنما في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبه ذاك عليها، وإتصاله بها، وأنه لم يمكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسمت من الإقبال والادبار، وإنما كان يكون المجاز في نفس الكلمة لو كانـت قـد اسـتعارت الاقبال والادبار لمعني غير معناهما الذي وضعا له في اللغة ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أوردته في شيء [1] .

ويستطرد الامام فينفي أن يكون قول الخنساء هـذا من قبيل ما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامـه،

---

(1) الأسرار٢٨٨.(٢) الأسرار٢٨٨.

كقوله تعالي﴿ واسأل الْقَرية َ﴾أو من قبيـل قـول النابغـة الجعدي:

وكيف تواصل من أصبحت خلالته كـأبي مرحب

أبو مرحب، الظل، وخلالته أنه لا يدوم، والتقـدير، كخلالة أبي مرحب أو قول الأعرابي:

حبت بغام راحلتي عناقـا وما هي

- ويب غيرك- بالعناق

الراحلة، الناقة، والبغام: الصوت، والعناق المعـزة، وويب غيرك جملة اعتراضية، والتقدير، حسبت بغام نـاقتي كبغام المعزة، يخاطب ذئبا يأبي الإمام أن يكون قول الخنساء من مجاز الحذف، أو من إضمار التشبيه، وهو- عنده- مـن المجاز الحكمي العقلي الذي أسند فيه ما فيه معني الفعل إلي غير ما هو له.

وجعله من المجاز بالحذف هي ذات إقبـال وإدبـار يؤدي في نقد الإمام إلي شيء مغسول، ويفسد الشعر علـي النفس.

وجعله مما حذفت منه الأداة يـؤدي إنـي الغثاثـة ويخرج البلاغة عن سلطانا [1] ونحن مع عبد القاهر في نفي أن يكون الكلام- هنا- علي حذف مضاف ذات إقبال لأن هذا التخريج يفيت معني المبالغة المسوق من أجلها الكلام.

ولكنا ليس معه في النفي البات لحملها علي التشبيه، ولا في قصر تخريجها علي المجاز الحكمي إذ لا يمتنـع أن يكون مراد الشاعرة، كأنها هي الإقبال نفسه؟!

إن عبارة الإمام السابقة كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار مؤذنة بحمل الكلام علي التشبيه مع إفادة المبالغـة المستفادة من الأخبار بالمصدر، فإن أبي الإمام هذا التوجيـه حججناه بعبارته السابقة نفسها.

ولسنا معه في قصر حمـل الكـلام علـي المجـاز الحكمي؛ ولا مع النجاة حين يقررون أن الإخبار بالمصـدر مثل: رجل عدل، علي تقدير، ذو عـدل؛ أو التأويـل باسـم الفاعل، عادل لأننا حينئذ نعود بالعبارة إلي غير المراد منها

---

(1) شروح التلخيص- جـ٣ ص٣٠٣ الذي صرح به السبكي كـون النص من التشبيه لا يقدح فيه ما ذكره الإمام لأنه مبني علي التخييل.

وهو المبالغة؛ ويكفي في الرد علـي الإمـام عبـد القـاهر بضرورة حمله قول الخنساء علي المجـاز الحكمـي حتـي يصبح في الكلام مسوغ للحمل. أن المبالغة وحدها كافية في تجويز حمل المصدر علي الذوات. فما نحن فـي حاجـة- إذن- لا إلي تخريج مجازي. ولا إلي تقـدير مضـاف قـد حذف.

والمبالغة نوعان: نوع يستفاد مـن بعـض صـور التشبيه، ومن الاستعارات ومن المجاز الحكمـي، ونـوع لا يحتاج إليها. بل يستفاد من طرق أخري هي خالصة للمبالغة حيث لا يكون في الكلام مسـوغ غيرهـا. مثـل الإخبـار بالمصادر. وإدعاء ما لا يكون كقول الشاعر المتظرف:

أسكر بالأمس إن عزمت علي الشرب غدا.. يالذا من العجب.

وأيا كان الأمر فلا يسعنا إلا أن نسجل للإمام عبـد القاهر حدة ذكائه. وسعة علمه، وعمـق فهمـه للأسـاليب ومراميها. ويكفيه أنه رائد فذ، عبد الطريق وحـدد المعـالم، وله في هذا المجال اجتهاده وفهمه الخاص. وما بـذلك مـن ضير.

إيضاح:

قلنا في ما سبق إن للإمام عبد القاهر فـي التشـبيه البليغ ستة آراء. وليس معني هذا إن الإمام قـد تـردد فـي توجيه صور التشبيه البليغ كلها جملة واحدة، حتـي يصـدق أحد آرائه أو كلها علي كل تلك الصور. وإنما مرادنا من هذا التفصيل أن الإمام عبد القاهر قد فرق بين صـور التشـبيه البليغ علي حسب الصياغة. فأبقي علـي نـوع منهـا اسـم التشبيه. وجوز في نوع آخر أن يحمل علي كل من المجـاز الاستعاري والتشبيه، مرجحا جانب التشبيه مـرة، وجانـب الاستعارة مرة أخري واقفا من كل نص موقفا خاصا، لـه-، عنده- ما يقويه وينصره. وهكذا حتي وصل بنا إلي تجريـد العبارة من معني التشبيه والمجاز الاستعاري كما رأينا ذلـك في بيت البحتري المتقدم وهذا ظاهر من عرضـنا لحصـيلة الرأي عنده. هذا.. وقد وقفنا من كلام الإمام في توجيه قـول الخنساء المتقدم: فإنما هي إقبال وإدبار ورأينا أن الإمام قـد خرج تلك العبارة مخرج المجاز الحكمي رافضا ماعداه. ومع تسليمنا للإمام بصحة هذا التوجيه، أبنا أن العبارة لا يمتنـع تخريجها علي التشبيه وإن كان المجاز فيها أقوي جانبا مـن

التشبيه. والخلاصة أننا لم ننازع الإمام في هذا الفهم. وإنمـا نازعناه في قصره عليه.

ولا يقدح فيما ذهبنا إليه غموض مكان حرف التشبيه فيه. فهذا شأن كل تشبيه يفيد من المبالغة ما لم يفده سـواه، حتي لو ذهبت تظهر فيه أداته أذهبت كل ما فيه من القـوة. وللإمام عبد القاهر كلام سديد فـي تقريـر هـذه الحقيقـة سنعرض له في نهاية هذا الدراسة بإذن الله.

تأثير أراء الإمام في من جاء بعده:

إذا صدق باحث حين يقول إن الإمام عبد القاهر قـد تأثر بما كتبه القاضي علي بن عبد العزيز الجرجـاني فـي التفريق بين التشبيه والاستعارة، فأنه يكون أكثر صدقا إذ قال أن كل من جاء بعد الإمام عبد القاهر وأدلي بدلوه في هـذا البحث قد تأثروا إلي أبعد مدي بما قاله الإمام عبـد القـاهر نفسه. أن تأثر الإمام عبد القاهر بالقاضـي الجرجـاني قـد تلاشي وضعف حتي لا يكاد يبقي له أثر إذا نحن وصلنا إلي نهاية الآراء التي أبداها في الموضوع. بينما تأثير الإمام في اللاحقين لم يسلم منهم أحد. فما من رأي قيل بعد الإمـام إلا وهو مستمد من آرائه، مع المبالغة أحيانا، ومـع الاعتـدال

أحيانا أخري. فيما عدا رأيا واحدا شاع عند بعضهم، ولـيس له صلة بما قاله الإمام. وسنري- إن شاء- أن ذلك الـرأي كان منشؤه قصورا في الفهم، وهو عند التحقيـق مجهـول النسبة فاقد السند! وتأثر اللاحقين بما كتبه الإمام عبد القـاهر جاء علي درجات متفاوتة. بعضهم شايعه في أظهر آرائـه، وبعضهم جمع في تأثره به بين أكثـر مـن رأي. ونخـص بالذكر ثلاثة أعلام ممن شايعوه في أظهر الآراء، وهم:

الإمـام جـار الله محمـود بـن عمـر المشـهور بالزمخشري، المتوفي سنة٥٣٨ هـ ـ وسراج الـدين أبـو يعقوب يوسف بن محمد بن علي المشهور بالسكاكي المتوفي سنة٦٢٦ هـ وجلال الدين محمد بن القاضي سعد بن عبـد الرحمن المشهور بالخطيب القزويني المتوفي سنة٧٢٣٩ هـ ولهؤلاء الثلاثة مكانتهم التي لا تضارع في مجال البحـوث البلاغية والبيانية.

الإمام الزمخشري:

ظهر تأثر الإمام الزمخشري بالإمام عبد القاهر، أول ما ظهر، وهو بصدد تفسير قوله تعالي من سورة البقـرة:{ صم بكم عمي فهم لا يرجعون} إذ يقول: فإن قلت: هل يسمي

ما في الآية استعارة؟ قلت مختلف فيـه والمحققـون علـي تسميته تشبيها بليغا لا استعارة، لأن المسـتعار لـه- وهـم المنافقون- مذكور، والاستعارة إنما تطلق حيث يطوي ذكـر المستعار له ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يـراد بـه المنقول عنه والمنقول إليه لـولا دلالة الحال أو فحوي الكلام كقول زهير:

لدي أسد شاكي السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تـقلم

ومن ثم تري المفلقـين السـحرة مـنهم- أي مـن الشعراء- كأنهم يتناسون التشبيه ويضـربون عـن توهمـه صفحا قال أبو تمام:

ويصعد حتي يظن الجهول بأن له حاجة في السماء

وليس لقائل أن يقول طوي ذكرهم عن الجملة بحذف المبتدأ فاتساق بذلك إلي تسميته اسـتعارة لأنـه فـي حكـم المنطوق به نظيره قول من يخاطب الحجاج:

أسد علي وفي الحروب نعامة فتخاء تنفر من صفير الصافر [1] .

([1]) الدلائل(٢٣٣) تعليق رشيد رضا.

الزمخرشي في هذا البيان متبع ومبتدع.

متبع: حيث بني حكمه هنا علي ما صرح به الإمـام عبد القاهر، مستعملا بعض عباراته مثل لولا دلالة الحال أو فحوي الكلام [1] ، وبعض عبارات القاضي علي بـن عبـد العزيز الجرجاني، مثل: والاستعارة إنما تطلق حيث يطـوي ذكر المستعار له [2] وإن بدل فـي بعـض الألفـاظ فـي الموضعين!

ومبتدع: ومن ما هو أبو عذرته- فيما نعلم- أنه أول من أطلق علي هذا المذهب أنه مذهب المحققين، وقد أقتـبس منه الخطيب القزويني هذا التعبير كما سيأتي وهو أول مـن صرح بمبدأ تناسي التشبيه في بناء الاستعارة. حيث لم نقـف

---

(1) انظر الدلائل٢٣٤.

(2) الكشاف جـ ـ ١ ص٢٠٤.(٢) انظر الأسـرار٢٧٨.(٣) انظـر الوساطة٤١.

عليه لدي باحث غيرة. [1] وقد صار هذا التعبير عمدة- فيما بعد- عند إجراء الاستعارة.

ومما يحسب له الإشارة الواضحة إلي الفـرق بـين المحذوف المطرح كلية من الكلام بحيث لا يكون الكلام من حيث الصناعة محتاجا إليه، وبين المحذوف الواجب تقـديره لاحتياج الكلام إليه صناعة كأسد في البيت السابق إذ هو خبر لمبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون هو متبدأ بنفسه لأنه نكرة. ولهذا وجب تقدير المبتدأ قبله. فهو إذن متـروك فـي قـوة المنطوق به، وقد ردد السكاكي فيما بعد هذا القول كما سيأتي عند بيان رأيه. أما المحذوف المطرح كلية فهـو لا يحتـاج إليه- البتة- من حيث الصناعة النحوية.

([1]) من الانصاف أن نقول إن الإمام الزمخشري قد استقي هذه الفكرة من توجيهات الإمام عبد القاهر في الأسرار فله إذن فضـل الصـياغة وإن سبق بالإشارة إلي القاعدة فقد قال الإمام عبد القـاهر فـي قـول الشاعر لا تعجبوا من بلي غلالته. أن التشبيه قد نسي وأنسي وصـار كما يقول أبو علي. شريعة منسوخة الأسرار ص٢٤٦.

ويؤخذ علي الزمخشري عدم التزامه بما رآه هنا حـين عمد إلي تفسير قوله تعالي:{ نساؤكم حرث لكم} فقد قال فيه:

حرث لكم مواضع حرث. وهذا مجاز شبههن بالمحارث لما يلقي في أرحامهن من النطف التي منها النسل بالبذور [1]

فالحرث- هنا- وقع خبرا عن النساء وحمل عليه حملا صريحا. ومجاراة الزمخشري علي أنه مجاز لا وجه لها. بل أن جانب التشبيه في هذه الآية الكريمة أظهر منه في الآيـة السابقة التي رفض الزمخشري حملها علي الاستعارة وهـي قوله تعالي﴿ **صم بكم عمي** ﴾ ووجه الأظهرية أن المشـبه مذكور في{ نساؤكم حرث لكم} وغير مذكور في{ صم بكـم عمي [2] ....} ؟!

٢- السكاكي:

ويتابع السكاكي الإمام عبد القاهر فيقول:

---

(١) الكشاف جـ١ ص٣٦٢.

(٢) أنظر كتاب. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري للاستاذ الدكتور محمد حسنين أبو موسي، فقد تعرض لهذا المأخذو لم ير لكلام الزمخشري وجها(ص٤١١) دار الفكر.

واعلم أن ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه- الأداة- بل إذا قلت زيد أسد واكتفيت بذكر الطرفين عد تشبيها... ولا ذكر المشبه لفظا- أي لا يجب مثل الأول- بل إذا كان محذوفا مثله إذا قلت: أسد وأي أسد. جاعلا المشبه به خبرا مفتقرا إلي المبتدأ، كفي. لقصر المسافة بين الملفوظ به في الكلام والمحذوف منه بشرائطه في قوة الافادة.

وإنما الواجب في التشبيه إذا ترك المشبه أن لا يكون مضروبا عنه صفحا. مثله إذا قلت عندي أسد، أو رأيت أسدا، ونظرت إلي أسد. فانه لا يعد تشبيها.

وإنما عد نحو زيد أسد، وقرينه المحذوف المبتدأ تشبيها لأنك حين أوقعت أسد وهو مفرد غير جملة خبرا لزيد استدعي أن يكون هو إياه. مثله في زيد منطلق في أن الذي هو زيد هو بعينه منطلق. وإلا كان زيد أسد مجرد تعديد نحو خيل فرس لا إسنادا. فليزم- لامتناع جعل اسم الجنس وصفا

للإنسان حتي يصح إسناده إلي المبتـدأ- المصـير [٣] إلـي التشبيه بحذف كلمته قصدا للمبالغة.

وإذا عرفت أن وجود طرفي التشبيه يمنع عـن حمـل الكلام علي غير التشبيه، علمت أن كلمة التشبيه لا تـؤثر إلا في الظاهر [٤] .

ذكرنا نص السكاكي بطوله- تقريبا- لنبـين أنـه لـم يضف جديدا لما تقدم. بل إنه صاغ فكرة الإمام عبد القـاهر صياغة جديدة موجزة ولم يستطع التخاص من بعض عبارات الإمام عبد القاهر. وله عذره. لأن الإمام استقصي جوانـب القول في موضوع الدراسة، فليس من الميسور الخروج عما قاله رحمه الله.

كما أنه استفاد من كـلام الزمخشـري فـي المتـروك الواجب التقدير علي نحو ما سبقت الاشارة إليه.

---

(٣) المصير فاعل فليزم- وما بينهما اعتراض. أي فيلزم المصير إلي التشبيه.

(٤) المفتاح-٦٧-٦٨.

٣- الخطيب القزويني:

أما الخطيب؛ فقد اقتفي أثر الإمام عبـد القـاهر تمامـا وردد الكثير من ضوابطه وعباراته. وقد قسم حديثـه إلـي قسمين:

الأول تقرير ما قاله الإمام. والثـاني فـي رد القـول المخالف.

قال في الأول إذا أجري في الكلام لفظ دلت القرينة علي تشبيه شيء بمعناه فيكون ذلك علي وجهـين أحـدهما أن لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا؛ كقولك عنت لنا ظبية وأنت تريد امرأة؛ ولقيت أسدا؛ وأنت تريـد رجـلا شـجاعا. ولا خلاف أن هذا ليس بتشبيه؛ وان الاسم فيه استعارة.

والثاني: أن يكون المشبه مـذكورا؛ أو مقـدرا. فاسـم المشبه به أن كان خبرا أو في حكم الخبر كخبـر كـان وأن والمفعول الثاني لباب علمت؛ والحال؛ فالأصح أنـه يسـمي تشبيها وان الاسم فيه لا يسمي استعارة. لأن الاسم إذا وقـع هذه المواقع فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه أو بنفيه عنه. فإذا قلت زيد أسد فقد وضعت كلامك في الظاهر لإثبات معني الأسد لزيد. وإذا امتنع إثبات ذلـك لـه علـي

الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له؛ فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه فيكون خليقا بأن يسمي تشبيها. إذ كـان إنمـا جـاء ليفيده. بخلاف الحالة الأولي فان الأسم فيها لم يجتاب لإثبات معناه للشيء. كما إذا قلت؛ جاءني أسد؛ ورأيت أسـدا فـإن الكلام في ذلك موضوع لإثبات المجيء واقعا مـن الأسـد؛ والرؤية واقعة منك عليه لا لإثبات معني الأسد لشيء. فلـم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه؛ وصار قصـدك التشـبيه مكنونا في الضمير. وهو أنه إذا لم يكن المشبه مذكورا جاز أن يتوهم السامع في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه بـه ما هو موضوع له؛ فلا يعلم قصدك التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمل. بخلاف الحالة الثانية فانه يمتنع ذلك فيه من كون المشبه مذكورا أو مقدرا [٥] .

ليس للخطيب هنا إلا فضل التلخيص؛ ولكنه تلخـيص لكلام عبد القاهر لا لكلام صاحب المفتاح. لأننا قد وقفنا قبلا علي استفادة السكاكي من كلام عبد القاهر. ودليل آخر لو أن أحدا قرأ ما كتبه عبد القاهر؛ ثم ما كتبه السكاكي فـي هـذا الشأن ثم عاد ليقرأ كلام الخطيب هنا؛ لأحس باشـراقة روح

([٥]) الايضاح-١٥٩-١٦٠.(٢) الايضاح-١٦١.

عبد القاهر وعباراته تعاد من جديد هذا ما ذكره الخطيب في القسم الأول. أما ما ذكره في رد الرأي المخالف فاليك إياه.

قال الخطيب في القسم الثاني من حديثه:

ومن الناس من ذهب إلي أن الاسم في الحالـة الثانيـة يعني زيد أسد استعاره لاجرائه علي المشبه مع حذف كلمـة التشبيه. وهذا الخلاف لفظي راجـع للكشـف عـن معنـي الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح. وما اخترناه هو الأقـرب لما أوضحناه من المناسبة، وهو اختيار المحققين كالقاضـي أبي الحسن الجرجاني، والشيخ عبد القاهر، والشيخ جـار الله العلامة، والشيخ صاحب المفتاح رحمهم الله. [٦]

ثم أخذ الخطيب في بيان الآراء الاضافية التي ارتآهـا الإمام عبد القاهر بعد رأيه- هو- الأظهر الذي قرره.

واعتماد الخطيب علي ما تقدم من النقول في القسـمين، ثم إردافه الآراء الاضافية لعبد القاهر مصدرا بيانها بقولـه: غير أن الشيخ عبد القاهر قال بعد تقرير ما ذكرناه... مفيـد بأن الخطيب لا يري مجاراة عبد القاهر فـي هـذه الآراء،

---

(٦) نهاية الايجاز في دراية الاعجاز للرازي٨٦.

وإنما ذكرها(هكذا) إستكمالا لما قاله عبد القاهر فـي هـذا الفرع من البحث.

وقد تابع الخطيب الزمخشري في قوله وهـو إختيـار المحققين، لأن هذه الكلمة لم ترد إلا في كلام الزمخشري فهو أول من صرح بها. وليس للخطيب- كما تري- أية إضـافة جديدة في الموضوع فاعتماده علي توجيه عبد القاهر باد في كل صغيرة وكبيرة؛ إلا أنه أشار إلي أن الخلاف لفظي راجع الكشف عن معني التشـبيه والاسـتعارة فـي الاصـطلاح. ومقصود الخطيب هنا الإشارة إلي رأي شاع قبلـه مـن أن الفرق بين التشبيه والاستعارة هو ذكر الأداة وحـذفها. فـإن ذكرت فالتشبيه؛ وأن حذفت فالاستعارة. وسيأتي الحديث عن هذا بما يزيل كل غموض أو اختلاط حوله.

وواضح مما تقدم أن هـؤلاء الثلاثـة: الزمخشـري- السكاكي- الخطيب؛ إنما شايعوا الإمام عبد القاهر في أظهر آرائه وهو أن التشبيه المحذوف الأداة والوجه إنما هو تشبيه بليغ وليس من الاستعارة في شيء.

بيد أن مشايعتهم إياه أتت علي درجات. فالزمخشـري يشير إلي الخلاف ثم يختار ما اختاره الامام في أظهر آرائه،

ولا يقدح في هذا حمله قوله تعالي{ نساؤكم حرث لكم} علـي المجاز.

والسكاكي يفرغ كل جهده في تقرير ما ذهب إليه الإمام من الفروق بين التشبيه والاستعارة ويطوي أمر الخلاف طيا، حتي لكأن المسألة- كما بدا من كلامه- ليس فيهـا إلا هـذا الرأي أما الخطيب فنكاد نجزم بأنه اختار ما اختاره الإمـام في أظهر آرائه لولا أن كلمة وردت في كلامه لا تساعد علي هذا الجزم.

وتلك العبارة هو قوله: فالأصح أنه يسمي تشبيها وهـذا معناه أن الرأي المقابل للأصح صحيح. ولو كـان الخطيـب قال: فالصحيح أنه يسمي تشبيها لكنا علي صواب فـي هـذا الاعتقاد.

علي أن فريقا من الباحثين تأثروا بالإمام وجمعوا فـي تأثرهم به بين أكثر من رأي من آرائه. ونخص منهم بالذكر. ثلاثة أعلام كذلك، وهم:

فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتـوفي سـنة٦٠٦ هـ.

ضياء الدين بن الأثير المتوفي سنة٦٣٧ هـ.

الإمام يحيي بن حمزة العلوي المتوفي سنة٧٤٩ هـ.

١- فخر الدين الرازي:

لم يطل فخر الدين الرازي في هذا الفرع، بيد أنه لخص بعض آراء الإمام عبد القاهر من الإشارة إلي ما يراه هو في بعض الصور، وهاك قوله:

١- إذا سقط ذكره- يعني المشبه- فهو استعارة بالاتفاق، كقولك وردت بحرا.

٢- إذا لم يسقط- المشبه- وذكرت الصيغة الدالة علي التشبيه- أي أداة الشبه- فهو ليس من الاستعارة بالاتفاق كقولك زيد كالأسد.

٣- إذا لم تذكر الصيغة الدالة علي المشابهة، مثل قولهم: هند بدر فقد اختلفوا فيه، والحق أنه ليس من الاستعارة، والدليل علي ذلك أن الاستعارة، لتمام المبالغة ووجود الشبه يقدح في ذلك التمام [٧]

---

(٧) راجع هذه النقول في المثل السائر- جـ ٢ ص٧٣ وما بعدها.

الرازي في كلامه السابق يقتفي أثر الإمام عبد القـاهر حتي في الأمثلة كقوله: وردنا بحرا، وهند بدر وهما مثـالان وردا في كتابات الأستاذ الإمام واقتفي أثـره فـي التقسـيم الثلاثي الذي أشار إليه بيد أنه فـي القسـم الأخيـر أهمـل تفصيلات كثيرة للإمام، وأشار إلي أن نحو: هند بدر مختلف فيه بين كونه تشبيها أو استعارة، ثم أشار إلـي رأيـه هـو مرجحا جانب التشبيه علي جانب الاستعارة. ولا ينسـي أن يدلل علي رأيه هذا بأن وجود المشبه يقدح في تمام المبالغـة التي هي دلالة الاستعارة.

٢- ضياء الدين ابن الأثير:

أما ابن الأثير فهو شديد المحاكاة للإمام عبد القاهر، وما ننقله عنه الآن خير شاهد، يقول ابن الأثير:

والتشبيه تشبيهان: تشبيه مظهـر الأداة؛ كقولنـا زيـد كأسد؛وتشبيه مضمر الأداة كقولنا: زيد أسد: وهـذا التشـبيه المضمر الأداة قد خلطه قوم بالاستعارة. ولم يفرقوا بينهمـا؛ وهذا خطأ محض.

ثم ينتقل إلي مسألة حسن دخول الأداة فيقول:

إذا ذكر المنقول: والمنقول إليه- أي المشـبه والمشـبه به- علي أنه تشبيه مضمر الأداة قيل فيـه: زيـد أسـد: أي كالأسد. فأداة التشبيه فيـه مضـمرة وإذا أظهـرت حسـن ظهورها.

وهذا بخلاف ما إذا ذكر المنقول دون المنقول إليه فأنـه لا يحسن فيه ظهور أداة التشبيه. ومتي أظهرت أزالت عـن ذلك الكلام ما كان متصفا به من جنس فصاحه وبلاغة. وهذا هو الاستعارة.

وضرب لذلك مثلا قول الشاعر:

فرعاء أن نهضت لحاجتها

عجل القضيب وأبطأ الدعص

ثم قال:

هذا قد ذكر فيه المنقول دون المنقول إليه، لأن التقدير: عجل قد كالقضيب. وأبطأ ردف كالدعص(الدعص كومة من الرمل) وبين إيراده علي هيئته في البيت بون بعيد في الحسن والملاحة [٨] .

---

(٨) تحقيق د. أحمد الحوف. ود. بدوي طبانة.

ومجمل الفرق: أن التشبيه المضمر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه. والاستعارة لا يحسن فيها ذلك. وعلي هـذا فإن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوي ذكر المسـتعار لـه الذي هو المنقول إليه. ويكتفي بذكر المسـتعار الـذي هـو المنقول.

وقفة مع ابن الأثير:

إذا قورن ما كتبه ابن الأثير هنا بما كتبه الإمـام عبـد القاهر. نجد أن ابن الأثير قد أخذ فكرة الحسن والقـبح فـي إدخال أداة التشبيه من الإمام عبد القاهر، إذ هو أبو عـذرتها بلا نزاع، ولكنه أطلقها علي غير ما أطلقها عليه الإمام.

فحسن دخول الأداة عند الإمام مقصور علي المشبه بـه المعروف مثل: زيد الأسد، وقبحها مقصور علي المشبه بـه المنكر مثل زيد أسد.

وابن الأثير يجعل دخولها علي زيد أسد حسنا، وهذا لم يقل به الإمام عبد القاهر علي إطلاقه. بل حكم قبح دخـول الكاف وحسن دخول كأن كما تقدم.

وابن الأثير يخص قبح دخول الأداة علي ما حذف فيـه المشبه مثل عجل القصيب وأبطأ الدعص.

ومعلوم أن الإمام عبد القاهر قد قرر في وضوح أن هذا الضرب: وهو ما حذف فيه المشبه ولم تـدع حاجـة إلـي تقديره، إنما هو استعارة قولا واحدا. فلا مجال هنا للبحـث حول حسن أو قبح إظهار الأداة فيه.

هذا، وسوف تكون لنا مع ابن الأثير جولة أخري هامة ستأتي في موضعها من هذه الدراسة.

٣- يحيي ابن حمزة العلوي:

يبدأ العلوي الادلاء برأيه فيقول: والمختار عندنا تفصيل نرمز إلي مباديه. وحاصله أنا نقول: ما كان من قبيل التشبيه المضمر الأداة كقولنا: زيد أسد، فليس يخلو حالة من قسمين.

فالقسم الأول أن يكون الكلام مسوقا علي جهة الاستعارة فلو قدرنا ظهور آلة التشبيه لنزل قدره، ولخرج عن ديباجـة بلاغته. فما هذا حاله يكون من باب الاستعارة ويفسد جعلـه من التشبيه.

ومثاله قوله تعالي﴿ **واخْفِض لهما جنَاح الذل مِـن الرحمةِ** ﴾ وقوله تعالي﴿ **فَأَذَاقَهـا اللهُ لِبـاس الْجـوع والْخَوفِ** ﴾فالخفض والذوق استعارتان بليغتان. فلو ذهـب

يجعله تشبيها قائلا: اخفض لهما جانبك الذي هـو كالجنـاح وأذاقها الله الجوع والخوف اللذين هما كاللباس، كـان مـن الركاكة بمكان ثم يردف علي هاتين الآيتين قول الوأواء:

فأمطرت لؤلؤا مـن نـرجس وسـقت وردا وعضـت علـي العناب بالبرد

وحكم بغثاثة المعني فيه لو خرج مخرج التشبيه. وبهذا أنهي حديثه عن القسم الأول [٩] .

أما القسم الثاني فقد قال فيه:

أن يكون الكلام متسقا مع ظهور أداة التشـبيه. وهـذا كقولنا: زيد الأسد، فإنك لو قلت كالأسد كان الكلام سـديدا. وكقول البحتري:

إذا اسفرت أضاءت شمس دجن ومالـت فـي التعطف غصن بان

فإنك لو قلت: سفرت مثل ضوء الشمس ومالـت مثـل غصن البان لم يخرج الكلام عن بلاغته.

---

(٩) راجع في هذا النقل والاشارة الطراز- جـ١ ص٢٠٧ وما بعدها.

وعن هذا قيل أن قولنا زيد أسد الأحق أن يكون من باب الاستعارة وأن يكون قولنا زيد الأسد أن يكـون مـن بـاب التشبيه؛ لأن الكاف يحسن إظهارها في المعرف بـاللام دون المنكر [١٠] .

ووقفة مع العلوي:

جمع العلوي بين نزعتي الإمام عبد القـاهر، وضـياء الدين ابن الأثير فقد طبق فكرة استحسان إظهار أداة التشـبيه واستقباحها علي ما هو مجاز استعاري خالص مثل الآيتـين اللتين ذكرهما: ومثل بيت الوأواء وقد سبقت الإشارة إلي أن هذا المنهج قد استحدثه ابن الأثير ولم يرد عند الإمـام عبـد القاهر. فهذه- إذن- نزعة أثيرية. كما اقتفي أثر ابن الأثيـر في ذكره قوله: التشبيه المضمر الأداة.

أما فكرة الاستحسان والاستقباح فهي فكرة الإمام عبـد القاهر بصرف النظر عن مجال تطبيقها عند الإمام ومجـال تطبقها عند ابن الأثير والعلوي. كما اقتفي أثر الإمـام عبـد القاهر في تجويزه الاستعارة في نحو زيـد أسـد وإطـلاق التشبيه علي نحو: زيد الأسد.

---

(١٠) المصدر السابق-٢٠٨.

ومعلوم أن التفريق بين المشبه به المعرف، والمشبه به المنكر لم يشر إليه أحد قبل الإمام عبد القاهر رحمه ا$.

ولنا مأخذ إضافي علي العلوي: فعند كلامه علي الآيتين قرر أن الاستعارة فيهما في الخفض والذوق.

ومعني هذا أن قوله تعالي﴿ **واخْفِض لهما جنَاح الذل مِن الرحمةِ**﴾ الاستعارة فيه تصريحية تبعية. بينما هي فـي الواقع استعارة بالكناية؟

ثم عند حديثه علي إخراج قوله تعالي:{ لباس بجـوع$ الخوف} مخرج التشبيه أفاد كلامه أن موضع الاستعارة هـو اللباس وهذا خلط بين فيما نري. ففي الآية اسـتعارتان فـي الأذاقة وفي اللباس مضافا إلي الجوع والخوف.

وفوق هذا كله فإن العلوي ينسب التفصيل في التشـبيه البليغ من حيث بقاؤه تشبيها، أو حمله علي الاستعارة ينسـب هذا التفصيل إلي نفسه ولم يشر إلي جهود سابقيه فيه وعلـي رأسهم الإمام عبد القاهر، الذي سيطر كلامه علـي هـؤلاء اللاحقين جميعا.

علي أن العلوي قد تسبب في خطأ اشتهر من عهده إلي الآن، وسوف تعرض لهذه القضية بعد قليل بإذن الله .

تلك هي بعض آثار الإمام عبد القاهر في الذين جـاءوا بعده، وما تزال في البئر بقية لنا زح. وأية بقية.

الرأي السابع-

القول بأنه استعارة مع التوسع في حدها:

تقدم أن للإمام عبد القاهر في توجيه المشكلة سـته آراء وهي: كون الكلام تشبيها ثم تجـويز الإطـلاق فيـه علـي الاستعارة مع غلبة التشبيه مرة، وغلبة الاستعارة مرة أخري ثم ضعف القول بالتشبيه والاستعارة معا. ثم حمل الكلام علي المجاز الحكمي قولا واحدا، وقد مرت هذه الوجوه مفصلة.

وقد أشرنا قبلا أن جمع الآراء التي قيل بها بعد الإمـام عبد القاهر إنما هي مستقاة مما كتبه هو حتي ولو كان الرأي مخالفا لما أبداه، لاشتماله علي شيء من التطرف خلا منـه كلام الإمام، واستثنينا من هذا العموم رأيا واحدا قلنا إنـه لا يمت إلي مدرسة الإمام عبد القاهر، ووعدنا بالحديث عنه.

ذلك الرأي هو ما عنونا له هنا بالقول بأنه استعارة مـع التوسع في حد الاستعارة نفسها بحيث تشـمل كـل صـور التشبيه البليغ!

وأصحاب هذا الـرأي- إن وجـدوا- يفرقـون بـين الاستعارة والتشبيه بـأن التشـبيه مـا ذكـرت فيـه الأداة والاستعارة ما خلت من ذكر أداة التشبيه وإن جمع فيها بـين الطرفين: المشبه والمشبه به!؟

وعلي هذا فإن التشبيه البليغ ولا وجود له بل هو قسـم من أقسام الاستعارة- بداهة- كما أن النقل الذي هو شـرط الاستعارة لا مفهوم له عند أصحاب هذا الرأي وان الاستعارة كما تكون بالمجاز تكون بالحقيقة سواء بسواء..! وقد شـاع هذا الرأي قبل عصر الخطيب أو في عصـره فقـد رأينـا إشارته إليه في الايضاح بقوله:

ومن الناس من ذهب إلي أن الاسم في الحالة الثانيـة- زيد أسد- أستعارة لإجرائه علي المشبه بحذف كلمة التشبيه. وهذا الخلاف راجع إلي الكشف عن معني الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح [١١]

والخطيب- هنا- يشير إلي هذا الرأي ولكنه لم ينسـبه إلي قائل معين ولكن معاصره يحيي بن حمزة العلوي يصرح

([١١]) الايضاح١٦٠.

بالنسبة فيقول وهو بصدد الكلام عن التشبيه البليـغ أيسـمي استعارة أم لا يسمي؟.

وفي هذا يقول:

المذهب الثاني أنه بحقيقة الاستعارة أشبه. وقد قال بـه أبو هلال العسكري، والغانمي، وأبو الحسن الآمـدي، وأبـو محمد الخفاجي(يقصد ابن سنان الخفـاجي صـاحب سـر الفصاحة) وغيرهم من علماء البيان. ولهم حجتان:

الحجة الأولي: قولهم الاستعارة لها آلة، والتشبيه ليس له آلة فما كانت فيه آلة التشبيه ظاهرة فهو تشبيه. وما لم تكـن فيه ظاهرة فهو استعارة.

الحجة الثانية: أن المفهوم من قولنا: زيد الأسـد. مثـل المفهوم من قولنا: لقيت الأسد. وأتاني أسد. فإذا كانه مفهومها واحدا في المبالغة في المجاز. فإذا قضـينا بكـون أحـدهما استعارة وجب أن يكون الآخر كذلك بلا تفرقة بينهما [١٢] .

([١٢]) المطراز جـ١ ص٢٠٦ ليس المفهوم من، لقيت الأسد مثل المفهوم من زيد أسد كما يقول العلوي فالأول استعارة والثاني تشبيه وشتان بينهما..!

ويهمنا من هذه النسبة نسبة هذا القول لأبي هلال: وابن سنان والآمدي أما الأولان فلأن لهما جهودا معروفـة فـي البحث البلاغي. وما تركاه في آثارهما العلمية هو الفيصـل في هذا المجال.

وأما الثالث- الآمدي- فإنه وإن كان ناقدا أكثـر منـه واضعا لقواعد البلاغة. فإن كلامه له وزنه هنا. وبخاصة في مرحلة اختلاط قضايا النقد بقضايا البلاغة.

أما الغانمي [١٣] فلا نعرف له جهدا يذكر فـي البحـث البلاغي سوي آراء جزئية رددها بعض الكاتبين كابن الأثير مثلا. وكل ما نعرفه عنه أنه شاعر كان ذائع الصـيت فـي عصر نظام الملك. ولكن. فإن قرض الشعر شيء والبحـث في حقائق العلوم شيء آخر.

فما هو موقف أبي هلال وابن سنان؟ ذلك ما نعرض له الآن.

---

(١٣) هو أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي الشاعر عاش في القرن الخامس الهجري.

موقف أبي هلال:

لقد رجعنا إلي ما كتبه أبو هلال فوجدناه يقول:

وقد يكون التشبيه بغير أداة وهو كقول أمريء القيس:

له أيطلا ظبي، وساقا نعامه

وإرخاء سرحان وتقريب تتفل

هذا إذا لم يحمل علي التشبيه فسد الكلام- هكذا- هكـذا يقول أبو هلال مع أن الشاهد الذي ذكـره اسـتعارة ولـيس تشبيها- ثم قال:

وهذا من بديع التشبيه، لأنه شبه أربعة بأربعة.

وكذلك قول المرقش:

النشر مسك والوجوه دنانير

وأطراف الأكف عـ ـ ـنم

فهذه تشبيه ثلاثة بثلاثة في بيت واحد.

وضرب منه آخر، ومنه قول امريء القيس:

سموت إليها بعدمـا نـام أهلها سمو

حباب الماء حالا علي حالا

فحذف حرف التشبيه.

وقول الوأواء:

فأسبلت لؤلؤا من نرجس وسقت وردا وعضـت علـي العنباب بالبرد

ويعلق أبو هلال علي هذا البيت فيقول: أن فيه تشـبيه خمسة بخمسة ولأنه لا يعرف له ثانيا في أشعارهم [١٤]

وقد خلط أبو هلال في عد البيت من التشبيه- كما خلط في عد بيت أمريء القيس. له أيطلا ظبي. وكلاهما من قبيل الاستعارة لا من التشبيه ويزيد أبو هلال مذهبه وضوحا فـي التفرقة بين التشبيه البليغ والاسـتعارةفيقول بعـد تعريـف التشبيه:

وقد جاء- يعني التشبيه- في الشعر وفي سائر الكـلام بغير أداة [١٥] .

ويقول في تعريف الاستعارة:

الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصـل اللغة لغرض [١٦] .

---

(١٤) أنظر في هذه النقول: الصفحتين لأبي هلال-٢٤٩-٢٥١.

(١٥) نفس المصدر والموضوع.

صحيح أن أبا هلال قد خلط في عد صور من التشـبيه البليغ استعارة مثل: السفر ميزان القوم. ومثل قوله تعـالي﴿ **هن لِباس لكُم وأَنْتُم لِباس لهن** ﴾كما خلط في عد بعض صور الاستعارة تشبيها كما مر قريبـا ولكـن الخلـط فـي التطبيق شيء، ووضع الحدود شيء آخر.

ويتضح من هذا كله أن أبا هلال بريء كل البراءة مما نسبه إليه صاحب الطراز، فهو لم يقل أبدا أن الفـرق بـين الاستعارة والتشبيه هو حذف الأداة وذكرها. فما وجدت فيـه الأداة فتشبيه، وما حذفت منه فهو إستعارة. لم يقل بهذا قـط. فكيف ينسب إليه صاحب الطراز ما لم يقله..؟ هذا ما يتعلق بأبي هلال. فما هو موقف ابن سنان إذن..؟

موقف ابن سنان الخفاجي:

أما أبو محمد الخفاجي المعروف بابن سنان والذي نسب إليه صاحب الطراز أنه يفرق بين الاستعارة والتشبيه بحذف

---

(١٦) المصدر نفسه-٢٦٨.

الأداة وذكرها. فإن مذهبه في التفرقة بين التشبيه والاستعارة أكثر وضوحا من مذهب أبي هلال العسكري.

ويتضح مذهب ابن سنان من إجابته علي سؤال افترضه هو حيث يقول:

فإن قال قائل فما الفرق بين الاستعارة والتشـبيه؟ ثـم أجاب علي هذا السؤال فقال:

الفرق بينهما ما ذكره أبو الحسن يقصد أبا القاسم الحسن المعروف بالآمدي- وهو أن التشبيه علي أصله لم يغير. عنه في الاستعمال وليس- ذلك الاستعارة، لأن مخرج الاستعارة مخرج ما ليست العبارة له في أصل اللغة.

ثم يقول بالحرف الواحد:

وليس الفرق عندي بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعة له، ويكون حسنا مختارا. ولا يعده أحد في جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه ثم استشهد يقول الشاعر:

سـ ـ ـ ـفرن بـ ـ ـ ـ دورا وانتقـ ـ ـبن أهلـ ـ ـة ومسسن غصونا والتفتن جآذرا

وقول الوأواء السابق:

فأسبلت لؤلؤا من نرجـس وسقت وردا وعضت علـي العناب بالبرد

ثم علق علي البيتين فقال:

وكلاهما محض تشبيه، وليسا باستعارة وإن لـم يكـن فيهما لفظ من ألفاظ التشبيه. وإنما الفـرق بـين الاسـتعارة والتشبيه ما حكيناه أولا [١٧] .

هذا ما يقوله ابن سنان. ولنا معه وقفتان:

إحداهما: أنه كأبي هلال يخلط في التطبيق بين صـور الاستعارة وصور التشبيه. فقد سلم له تمثيله بالبيـت الأول: سفرن بدورا. فهو تشبيه كما قال. ولم يسلم له تمثيله بالبيـت الثاني: فاسبلت لؤلؤا. حيث عده تشبيها مثل أبي هلال. وهو استعارة إذ لا ذكر للشبه في الكلام.

والثانية: أنه وهو يتحدث عـن مذهبـه فـي التشـبيه والاستعارة قد ضمن هذا الحديث بيان مذهب الآمدي فيهمـا. بل أن رأي ابن سنان نفسه معتمد علي رأي الآمدي فيهمـا. وفي ما ذكره غناء- الآن- عن تكـرار مـذهب الآمـدي. فلنكتف بما قاله عنه ابن سنان.

---

(١٧) المصدر نفسه-٢٦٨.

مؤدي هذه النقول:

إن مودي هذه النقول لا يختلف معنا فيه منصف، وهـو أن ما ذكره صاحب الطراز من نسبة هذا الرأي إلي كل من أبي هلال، وابن سنان، والآمدي نسبة لا يؤيدها شـاهد مـن أثر، فهي إذن نسبة غير صحيحة: إذ لو كان لأحدهم- أعني هؤلاء الثلاثة- صلة بهذا الرأي لعثرنا عليها في مصنفاتهم. إن كل ما يؤخذ علي أبي هلال وابن سنان إنما هو الخلط في توجيه بعض النصوص- كما تقدم- لكن هذا الخلط لا يصلح لأن يقام عليه رأي ماداما قد صرحا بمذهبيهما في أن التشبيه يأتي بدون أداة تشبيه. ولو أنهما اكتفيا بالتمثيل لكان لما قاله صاحب الطراز دليل من الصحة أما مع هذا الوضوح النصي في مصنفاتهم فإن نسبة صاحب الطراز إليهما هـذا الـرأي نسبة واهية في ميزان البحث الصحيح.

وإذا تقرر هذا فنحن أمام سـؤال خطيـر، فمـن أيـن لصاحب الطراز هذه النسبة التي خلت كتابات المنسوب إليهم منها. من أين استقي صاحب الطراز هذا القول؟ أهو مختلق له؟ كلا..

إن المسألة- في نظرنا- قد اكتنفها بعـض الغمـوض، وسوء فهم لبعض النصوص والذي وقع في سوء الفهم إنمـا هو صاحب الطراز نفسه. والقصة تبدأ هكذا.

ابن الأثير أول من أثار هذه الشبهة:

إن أول من أثار هذه الشبهة هو ابن الأثير حيث يقول:

ولقد رأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي- رحمه الله قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضمر الأداة. ولـم يفـرق بينهما. وتأسي في ذلك بغيره من علماء البيان كـأبي هـلال العسكري، والغانمي، وأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي [١٨]

.

وسبب هذه الحملة التي شنها ابن الأثير علي ابن سنان أن ابن سنان تابع الآمدي في عد كلمة صلبه في بيت أمريء القيس في وصف الليل الطويل:

وليل كموج البحر أرخي سدوله

علـ ـ ـي بأنـواع الهموم ليبتلي

([١٨]) أنظر سر الفصاحة لابن سنان١٠٩-١١٠.

فقلت لـه لما تمطي بصلبه

وأردف أعجـ ـازا وناء بكلكل

ألا أيها الليل الطويل ألا أنجل بصبح.

وما الإصباح منك بأمثل

تابع ابن سنان الآمدي في عد صلبه اسـتعارة. وابـن الأثير يري أن كلمة صلبه تشبيه مدعيا أن المشبه مـذكور، وهو الليل، فعاب ابن سنان علي هذا الخلط.

ويحسن بنا أن نذكر نصوص الثلاثة: الآمـدي- ابـن سنان- ابن الأثير، حتي يتضح لنا بلا خفاء منشأ هذه الشبهة.

قال الآمدي مدافعا عن أمريء القيس في أبياته المتقدمة:

وقد عاب أمرأ القيس بهذا المعنـي مـن لـم يعـرف موضوعات المعاني ولا المجازات. وهو في غايـة الحسـن والجودة. وهو إنما قصد وصف أجزاء الليل الطويل فـذكر امتداده ووسطه، وتثاقل صدره للذهاب والانبعاث، وتـرادف أعجازه، وأواخر شيئا فشيئا. وهذا عندي منتظم لجميع نعوت الليل علي هيئته. وذلك أشد ما يكون علـي مـن يراعيـه. ويترقب تصرمه. فلما جعل له وسطا يمتد وأعجازا رادفـه للوسط، وصدرا متثاقلا في نهوضه حسن أن يستعير للوسط

اسم الصاب وجعله متمطيا من أجـل امتـداده، وصـلح أن يستعير للصدر اسم الكلكل من أجل نهوضه. وهـذا أقـرب الاستعارات من الحقيقة، وأشد ملاءمة لما استعيرت له [١٩]

وخلاصة كلام الآمدي هنا:

أن هذه الاستعارات يقوي بعضها بعضا لا يبنـاء كـل منها علي الأخري بل هي من أعلي الاستعارات قيمة.

ثم جاء ابن سنان فلم يختلف مع الآمدي في عد الصاب استعارة، وإنما اختلف معه في جعل هـذه الاسـتعارة مـن الاستعارات العالية. يقول ابن سنان:

كلام ابن سنان:

وهذا الذي قاله أبو القاسم لا أرضي به غاية الرضـا. ولو كنت أسكن إلي تقليد أحد من العلماء بهذه الصـناعة أو أجنح إلي إتباع مذهبه من غير نظر وتأمل، لم أعـدل عمـا يقوله أبو القاسم لصحة فكره، وسلامة نظره وصفاء ذهنـه،

---

(١٩) المثل السائر جـ ـ ١ ص١١٠.(٢) الموازنة٢١٤.

وسعة علمه ولكني أغاب الحق عليه ولا أتبع الهـوي فيمـا يذهب إليه. وبيت أمريء القيس عنـدي لـيس مـن جيـد. الاستعارة ولا رديئها بل هو من الوسط بينهما. وإنمـا قلـت ذلك لأن أبا القاسم أفصح بأن أمرأ القيس لمـا جعـل لليـل وسطا وعجزا، استعار له اسم الصاب، وجعله متمطيا مـن أجل امتداده وذكر الكلكل من أجل نهوضه فكل هـذا إنمـا يحسن بعضه لأجل بعض. فذكر الصاب إنما حسـن لأجـل العجز والوسط والتمطي لأجل الصاب. والكلكـل لمجمـوع ذلك. وهذه(هي) الاستعارة المبنية علي غيرها. فلذلك لم أر أن أجعلها من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصـف (٢٠)

وخلاصة كلام ابن سنان:

أولا: أنه يوافق الآمدي علي عده الصاب استعارة وليس تشبيها.

---

(٢٠) سر الفصاحة-١١٣.

ثانيا: يخالفه في كـون هـذه الاسـتعارة مـن أعلـي الاستعارات. بل هي وسط بين الجيد والرديء وذلك لأن هذه الاستعارة الصاب مبنية علي غيرها. والاستعارة المبنية علي غيرها في نقد ابن سنان بعيدة مطرحة.

موقف ابن الأثير من هذا الكلام:

ثم جاء ابن الأثير فشن حملته علي ابن سنان لسببين:

الأول: أنه عاد كلمة صلبه استعارة متأسيا بالآمدي مـع أن ابن الأثير يري أنه تشبيه.

الثاني: أن من الأسس النقدية عند ابن سنان أن الاستعارة المبنية علي أخري تكون بعيدة مطرحة. فكيف يعد الاستعارة في صلبه متوسطة. وكان مقتضي مذهبه أن تكون بعيدة مطرحة..؟

وفي هذا يقول ابن الأثير:

وهذا البيت من التشبيه المضمر الأداة، لأن المستعار له- أي المشبه- مذكور وهو الليل. وعلي الخطأ في خلطه بالاستعارة فإن ابن سنان أخطأ في الرد علي الآمدي ولم يوفق للصواب، وأنا لا أتكلم علي ما ذكره ولا أضايقه في الاستعارة والتشبيه، بل أنزل معه علي ما رآه من أنه استعارة، ثم أبين فساد ما ذهب إليه [1] .

وبعد هذا أورد ابن الأثير نقده الذي أشرنا إليه. فمنشأ هذا اللوم عند ابن الأثير علي كل من الآمدي وابن سنان إنما هو مجرد الخلط كما يري ابن الأثير مع أن الخلط وقع فيه ابن الأثير نفسه، فالحق مع الآمدي وابن سنان في جعل صلبه استعارة، لأن الليل المذكور ليس هو المشبه. بل

---

(1) المثل السائر جـ٢ ص١١١.

المشبه وسطه وامتداده فلا ذكر للمشبه إذن، وعلي فرض أن المشبه الليل فليس صلبه محمولا عليه حتي يقال أنه تشـبيه فلا حجة لابن الأثير عليهما. وعلي كل فإن الذي يهمنا هنـا هو تصور ابن الأثير أن الآمدي وابن سنان قد اختلط عليهما الأمر، ولا يهمنا صدق ذلك التصور. لأن الذي نريد قوله أن السبب في غضبة ابن الأثير إنما هو الخلـط ولـيس تقعيـد القواعد ووضع التعويقات. وإذا كان هذا قد وضـح بالنسـبة للآمدي وابن سنان فما وجه نسبة هذا الخلط لأبي هلال عند ابن الأثير؟

موقف ابن الأثير من أبي هلال:

والجواب ليس بعيدا أن يكون ابن الأثير قد اطلع علـي ما كتبه أبو هلال في الصناعتين، وقد مر بنا مرارا أن أبـا هلال قد خلط فعلا- في التمثيل- بين الاسـتعارة والتشـبيه البليغ. ولهذا كله لام ابن الأثير هؤلاء الثلاثة. واكتفـي فـي لومه بنسبة الخلط إليهم ولم يزد.

وهنا يبرز دور صاحب الطراز في تجسيم هذه الشبهة. فلا ريب أنه طلع علي كلام ابن الأثير، ورآه يصرح بـذكر الآمدي وأبي هلال وابن سنان. فظن أن هؤلاء الثلاثـة قـد

فرقوا بين التشبيه والاستعارة بوجود الأداة أو عدم وجودها. وتطوع صاحب الطراز بأن يصرح بأن التشبيه عند هـؤلاء ما كانت له آلة ظاهرة. إنني أكاد أجزم بـأن هـذه الزيـادة لصاحب الطراز نفسه، لأننا نراه يقول عقب الفراغ من ذكر هذا الرأي: هذا مغزي كلام الفريقين مع فضل تهذيب لنا لـم يقولوه [1] .. أفلا تراه يصرح هنا بأنه أتي بتهذيبات من عنده لم يقلها من نسب الرأي إليهم. هذا.. وقد شاع هذا الرأي بعد الذي قرره- خطأ- صاحب الطراز الذي ألبس الآمدي وابن الأثير، وابن سنان غير أثوابهم. وتسبب في تـوريط بعـض المتأخرين والمحدثين [2] حين استسمنوا ورم هـذا الكـلام فحسبوه حقيقة، ولو أن صاحب الطراز محص كـلام ابـن الأثير لم يقع في ذلك الوهم، ولكنه سامحه ا$ تعجل فـورط نفسه وورط غيره، وأتهم بريئا.

---

(1) الطراز جـ١ ص٢٠٧.

(2) أنظر البلاغة التطبيقية للأستاذ الدكتور أحمد إبراهيم موسي حيث نسب هذا الرأي إلي الآمدي والغانمي وأبي هلال وابن سنان تماما كما جاء في الطراز.

وقد تابعت هذه الفكرة المنسوبة إلي هؤلاء الثلاثة فلـم أجد لها ذكرا في أي مرجع غير صاحب الطراز الذي فهم- خطأ- كلام ابن الأثير. ولهذا فإن القول بأن التشـبيه البليـغ قسم من أقسام الاستعارة بناء علـي التفرقـة بـين التشـبيه والاستعارة بوجود الأداة وحذفها. منسوبا هـذا القـول إلـي الآمدي وأبي هلال وابن سنان. قول دعي منسوب إلي غيـر أبيه. فينبغي طرحه من بين جملة الآراء في هـذا الفـرع. وفوق كل ذي علم عليم [1] .

([1]) ومن أمانة البحث أن نقول إن ابن سنان صرح بأن الرماني فرق بين التشبيه والاستعارة بذكر الأداة ولم يرتض ابن سنان هذا القول(سر الفصاحة١٠٩).

الرأي الثامن:

القول بأنه استعارة مع عدم التوسع في حدها..؟!

هذا القول بينه وبين القول(السابع) إئتلاف واخـتلاف. فكلاهما يري أن التشبيه البليغ قسم من أقسام الاستعارة علي الوجه الذي تقدم أما هذا القول فلا يدخل أدني تعديل علي حد الاستعارة أيا كان هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع لـه لعلاقة المشابهة مع القرينة الصارفة عن المعني الأصلي. أو أستعمال اللفظ في غيرما وضع له.. إلخ.

أو الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له [1].

أن القائل بهذا الرأي(الثامن) أبقي هذه الضوابط التـي حدوا بها الاستعارة علي ما هي عليه دون أن تمس. وهذا هو وجه الاختلاف بين القولين. فالخلاف في الرأي السـابع- إذا سلمنا به جدلا [2] خلاف لفظي كما قال الخطيب راجع إلـي الكشف عن معني التشبيه والاستعارة في الاصطلاح.

([1]) شروح التلخيص- جـ٤ ص٥٠.

([2]) تقدم البحث حول هذا القول وظهر أنه لا وجود له عند من نسب إليهم.

أما في الرأي الثامن فإن الخلاف موضـوعي عميـق الجذور، تخطي حدود اللفظ إلي لب المعني. ونسبته إلي من نسب إليه صحيحة. فما هو هذا الرأي. ومن هـو صـاحبه الذاهب إليه.. ؟

الرأي وصاحبه:

أما صاحب الرأي فهو سعد الدين مسـعود بـن عمـر التفتازاني المتوفي سنة٧٩١ هـ صاحب المختصر والمطول علي التلخيص، والمشهور بالسعد، وهو من أبرز المصـنفين في علوم البلاغة.

وهو يكاد ينفرد بجعل التشبيه البليغ- مطلقا- قسما مـن أقسام الاستعارة قولا واحدا.

وحين أبدي هذا الرأي لم يكن يخفي عليه ما يواجه بـه رأيه من اعتراضات ولهذا فإنه احتال علي دفع كل اعتراض يقف عقبة أمام ما يريد أن يقرره. وقد أورد هذا الرأي فـي المختصر والمطول. وكلامه في المطول أوفي في بابه مـن كلامه في المختصر.

ويبدأ في المختصر بمـا عليـه القـول فـي تعريـف الاستعارة، ويجاريهم عليه فيخرج صور التشبيه البليغ مـن

الاستعارة حسبما اقتضاه التعريف عندهم، ولكنه لا يلبث حتي يعود فينازع القوم، وفي مقدمتهم مصنف التلخيص، ويتخـذ من هذا النزاع طريقا لتقرير رأيه الذي خالف فيه الجميـع. وهذا نصه:

نص السعد:

قال المصنف رحمه الله تعالي: فالاستعارة ما تضـمن تشبيه معناه بما وضع له [1] . والمراد بمعناه ما عني باللفظ- أي المعني المجازي الطاريء- واستعمل اللفظ فيه فعلي هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد، ومـررت بزيـد أسدا. مما يكون اللفظ(فيه) مستعملا فيما وضـع لـه، وإن تضمن تشبيه شيء به. وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعني الموضوع له، لم يصح تشبيه معناه بالمعني الموضوع لـه،

([1]) إذا استعير القمر- مثلا- للفتاة الجميلة، فقد تضمن هذا تشبيه المعني المجازي للقمر، وهو الفتاة الجميلة بالمعني الحقيقي له وهو الرونق والبهاء فيكون في هذا قد تضمن تشبيه معناه المجازي بما وضع في أصل اللغة.

لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه [1] . وما في قولنا مـا تضـمن عبارة عن المجاز. وأسد في الأمثلة المذكورة لـيس مجـازا لكونه مستعملا في ما وضع له [2] هذا ما ذكره السعد مجاريا فيه ما كاد يستقر عليه الرأي عند البلاغيين ولكنه ما ذكـره إلا ليعود فينازع فيه تمهيدا لتقرير رأيه هو. ولذا فإنه ما كاد يفرغ من تقريرما يلزم علي مذاهب غيره حتي عاد فقال:

.. وفيه بحث، لأنا لا نسلم أنه- أي الأسـد- مسـتعمل فيما وضع له. بل في معني الشجاع، فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت أسدا يرمي بقرينة حمله علي زيد.

ولا دليل لهم علي حذف أداة التشبيه، وإن التقدير كأسد واستدلالهم علي ذلك بأنه قد أوقع الأسد علي زيد ومعلوم أن

---

(1) أي أن أسد في قولنا: زيد أسد مستعمل فيما وضع له. فلو قيل أنه استعارة لزم من هذا القول أن يكون أسد قد تضمن تشبيه معناه المستعمل فيه هنا- المعني المجازي- بمعناه الموضوع له. ولا فرق بين المعني المستعمل فيه والمعني الموضوع. فيكون قد وقع تشبيه الأسد بنفسه ولهذا خرج المثال من باب المجاز.

(2) شروح التلخيص مختصر السعد جـ٤ ص٥١.

الإنسان لا يكون أسدا- أي حقيقة- فوجـب المصـير إلـي التشبيه بحذف أداته قصدا إلي المبالغة.

الكلام الذي يشير إليه السعد هنا هو كلام السكاكي فـي تقرير التشبيه في زيد أسد ثم علق السعد علي كلام السكاكي بأنه:

فاسد، لأن المصير إلي ذلك- التشبيه- إنمـا يجـب إذا كان أسد مستعملا في معناه الحقيقي، وأما إذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله علي زيد صحيح؟! وبعد أن رد كـلام السكاكي قال:

ويدل علي ما ذكرنا أن المشبه به في مثل هـذا المقـام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور. كقوله أسد علـي وفـي الحروب نعامة مجتريء صائل علي وكقوله: والطير أغربة عليه.. أي باكية [1].

([1]) شروح التلخيص: مختصر السعد جـ٤ ص٥٢ وما بعدها.
والشاهد أن اللذان ذكرهما الأول لعمران بن خطاب وتمامه: فتخاء تنفر من صفير الصافر. قاله في توبيخ الحجاج. والثاني لأبي العلاء المعري قاله في رثاء الشريف الطاهر الموسوي وتمامه: فتح السرا وساكنات لصاف وفتخاء مسترخية. والسراة ولصاف جبلان.

ويقول السعد في المطول:

فقولنا زيد أسد. أصله زيد رجل شجاع كالأسد. فحـذفنا المشبه- أي رجل شجاع- واستعملنا المشبه به- أسد- فـي معناه. فيكون استعارة [1] .

وإلي هنا يكون السعد قد فرغ من بيان مذهبه، ومناقشة موانعه عند مخالفيه، ثم التدليل علي صحة رأيه- في نظره- بما ذكر من الشاهدين المذكورين والتوجيه الذي فسر به زيد أسد بما يتفق مع نظرته.

ورأي السعد هذا- مع غرابته- شديد الصلة بتوجيهـات الإمام عبد القاهر الجرجاني فهو الـذي فـتح البـاب علـي مصراعيه لمثل هذا الرأي من تجويزه حمل زيد أسد علـي المجاز فجاء السعد ولاحت أمامه هذه الفكرة. فاحتال علـي تأصيلها وسوق الأدلة عليها، ومن طريف ما يقـال هنـا أن الإمام عبد القاهر قد صرح بمجازية أسد لا مع ذكر المشـبه فحسب، بل مع ذكر الأداة نفسها. فقد قال وهو بصدد الحديث

---

(1) الأسرار٢٨٨.

عن كأن وحسبت وخلت وظننت ومتي تدخل هـذه الأدوات علي الخبر؟

كقولنا: كأن زيدا منطلق، أو مجازا يقصد بـه خـلاف ظاهره نحو: كأن زيدا أسد؟!

والفرق بين ما قرره عبد القاهرة المقتدي به، وبين مـا قرره السعد المقتدي، أن عبد القاهر جعل الكلام هنـاك فـي الحمل علي المجاز درجات أما السعد فقد جزم جزما بأن زيد أسد مجاز وكفي.

نقد مذهب السعد:

لم يسلم مذهب السعد في حمل التشـبيه البليـغ علـي المجاز. وكان من أبـرز ناقديـه تلميـذه السـيد الشـريف الجرجاني. وفي ذلك يقول:

وما قيل من أن أسدا في زيد أسد مستعمل في المشـبه: أي المجتريء فيكون استعارة مردود بأن هذا المجموع ليس مشبها بالأسد فإن الشجاعة خارجة عن الطرفين اتفاقا. فالحق أن أسدا مستعمل هناك في معناه الحقيقي. وقد حمل علي زيد بناء علي دعوي كونه من أفراده، فلا يظهر حينئـذ تقـدير الأداة لفوات المبالغة. فإذا قلت زيـد كالأسـد فقـد جعلـت

مشابهته للأسد مقصودا بالإثبات. وإذا قلت: زيد أسـد كـان مقصودك حمله عليه لا مشابهته إياه كما في سائر أفراده.

ثم أنه قد يلاحظ علي سبيل التبعية لمعناه الحقيقـي مـا يلزمه من الجراءة والصولة وغيرهما من المعاني الملازمـة فيعمل في الظرف باعتبار ذلك المعني التابع. وقد يرفع بـه الفاعل أيضا كما في قولك: رأيت رجلا أسدا أبوه. إما لقصد معني المشابهة أو باعتبار اللازم [1]، سواء جعل تابعـا أو مستعملا فيه اللفظ [2].

مؤدي هذا النقد:

بني السيد نقده لمذهب السعد علي أمرين:

أحدهما: أن مجموع زيد رجل جـريء لـيس مشـبها بالأسد لخروج الشجاعة عن الطرفين. زيد، ورجل جـريء. وكأن السيد يلمح هنا صلة تشبيهية بين زيد، ورجل جريء. وإلا فهما ليسا طرفين. وبناء علي هذا الفهم قرر أن الأسـد في زيد أسد مستعمل في معناه الحقيقي لا في معني الرجـل

---

(1) في الأصل: أولا باعتبار اللازم. بزيادة لا والصواب سقوطها.

(2) حاشية السيد علي الكشاف- جـ١ ص٢٠٦.

الجريء. وإنما حمل أسد علي زيـد- بـدون أداة- لقصـد المبالغة. وقد فرق السعد بين أن يقال: زيـد كالأسـد، وأن يقال: زيد أسد. ففي المثال الأول يقصد من الكـلام إنشـاء أسدية زيد وإثباتها. أما في المثال الثاني. فالمقصود هو حمل أسد علي زيد لكونه أمرا مستقرا فيه فلا يحتاج إلي الأخبـار عنه به، ولذا تمتنع فيه الأداة وفاء بحق المبالغة.

وثانيهما: أن السعد لا حجـة لـه فـي تعلـق الجـار والمجرور بالمشبه به حتي يلزم القول بأنه مشتق. لأن أمـر ذلك التعلق راجع إلي ما يلزم تصوره من المعـاني التابعـة للمعني الحقيقي مثل كونه جريئا وصائلا. لا يقال أن السـعد بني التعلق علي هذا التأويل الذي صرح به السيد. لأن السيد جعل هذه المعاني تابعة للمعني الحقيقي فهي مردوفة عليـه. أما السعد فقد جعل هذه المعاني هي المقصودة قصدا من أول الأمر فالفرق بين الاعتبارين كبير.

نقد المغربي لمذهب السعد:

وممن تصدي لنقد مذهب السعد ابن يعقوب المغربـي. وقد أورد علي مذهب السعد عدة مآخذ جوهرية منها:

اختلافه معه في تعلق الجار والمجرور بأسد علي تأويل الاشتقاق فيه. وفي ذلك يقول: وفيما تقرر نظر من وجهين:

أحدهما: أن ما ذكر في الاستدلال علي أن أسـدا فـي قولنا: زيد أسد استعمل في غير معناه الأصلي ثم حمل علي زيد ليكون استعارة وهو تعلق المجرور به لنقله إلي المشتق وهو المجتريء إذ لو بقي علي أصله لكان جامدا فلا يصـح التعلق به. ويرد عليه أن الأسد استعمل في مفهوم المجتريء علي أن يكون المجتريء هو المشبه كما هو ظاهر العبـارة فاسد. لأن المستعار له هو الطرف المشبه. والمجتريء وجه شبه ولا يدخل في الطرف. وإلا طلب وجـه آخـر لصـحة التشبيه، فتتبعه الاستعارة. ولا وجه سـوي الاجتـراء. وإذا بطل التشبيه علي هذا الاعتبار بطلت الاستعارة المبنية عليه. وإذا استعمل- أي الأسـد- فـي مصـدوقه- أي الحيـوان المعروف- لم يتعلق به المجرور إلا باعتبار وصفه التـابع المدلول عليه بالالتزام.

وثانيهما: أن هذا الاستدلال يفيد أن نحو زيد أسد يختار فيه كونه استعارة لا تشبيها بليغا.. [1]

([1]) شروح التلخيص: مواهب الفتاح للمغربي جـ٤ ص٤٥ وما قبلها.

ومؤدي هذا النقد:

لم يسلم المغربي للسعد بمدعاه وأبطـل كـون الجـار والمجرور متعلقا بأسد باعتبار معنـي الاشـتقاق فيـه- أي مجتريء- لأن هذا الوصف هو وجه الشبه فإن جعل الأسـد مستعملا فيه احتاج الكلام إلي وجه آخر ليصح التشبيه- ولا وجه سوي الاجتراء- فيبطل حينئذ التشبيه وتبطل الاستعارة المبنية عليه. فلا مناص إذن من التسليم بأن أسد مستعمل في معناه الحقيقي. وعليه فلا استعارة أيضا أما أمر التعلق مـع هذا الوجه الأخير- استعمال الأسد في معناه الحقيقي- فيري المغربي كما رأي السيد الشريف من قبل أن تعلـق الجـار والمجرور به باعتبار معناه التابع اللازم لمعنـاه الحقيقـي. وهذا نقد طيب ووجيه.

ويمضي المغربي فيقول أن هذا الاستدلال الذي اسـتدل به السعد يصلح لترجيح جانب الاستعارة في المثـال علـي جانب التشبيه البليغ. ولا يلزم منه القطع بأنه استعارة.

نقد الدسوقي لمذهب السعد:

ويدفع الدسوقي استدلال السعد بالجار والمجرور بأنـه ليس بلازم أن يكون الجار والمجرور متعلقـين بأسـد بعـد تأويله بالمشتق. إذ لا مانع من تعلق الجار والمجرور في أسد علي، وفي: والطير أغربة عليـه. بمعنـي الأداة المحذوفـة ويكون المعني: أنت تشبه أسدا علي. والطير تشـبه أغربـة عليه [1] .وعلي هذا فإن فكرة تعلق الجار والمجـرور هـذه ليس لها وجود إلا في ذهن السعد، فقد ردها غيره ولم يسلموا له فيها وهي من صاب استدلاله علي ما قال.

وقفة أخري مع مذهب السعد:

ونضيف إلي ما ذكره هؤلاء الأعلام أن: رجل جـريء التي جعلها السعد هي المشبه هي ما يراد من زيد حين يراد تشبيهه بالأسد. وليس شيئا منفصلا عنه فإذا إدعي السعد أن أسد مستعمل في معني كلي وزيد أحد أفراد ذلك المعني فإن هذا المعني الكلي رجل جريء داخل في جنس الأسد وحقيقته والأسد معني كلي كذلك. فهل يجوز علـي طريقـة السـعد

---

(1) شروح التلخيص: حاشية الدسوقي جـ٤ ص٤٥.

ومنهجه أن يكون معني كلي داخلا في معني كلي آخر وهما مختلفان؟!

ثم أن في مذهب السعد قلبا لما استقر في عرف البلاغة ومنطق البيان. فأن من يسمع آخر يقول: فلان أسد يدرك في التو العلاقة بين هذين الطرفين دون أن يكون في حاجة إلـي مزيد بيان حتي يقول له السعد انتظر فبـين الطـرفين أمـر خبيء هو رجل جريء؟! فما أبعد ما يقرره السـعد- هنـا- عن الذوق البياني، وعن طبائع النفوس. إن مذهب السـعد- فيما نري- فوق أنه دعوي من غير دليل. فانه أحق ما قيـل في هذا الفرع بالرفض، لأنه مذهب مبهم وهزيل.

الرأي التاسع-

القول بجواز الأمرين فيه علي حد سواء:

ينسب هذا القول- بحق- لابن يعقوب المغربـي. فهـو باحث حاد الذكاء قد ألم بأطراف المشكلة سلبا وإيجابـا. لـم ينتصر للتشبيه علي الاستعارة ولم ينتصر للاسـتعارة علـي التشبيه بل أدار البحث حولهما في حيدة تامة. تعرض لأدلـة

من حمل: زيد أسد. علي التشبيه ونقدها واحدا واحدا، ذاكرا في نقده ما لهم وما عليهم.

وتعرض لأدلة من حمله علي الاستعارة واحدا واحـدا، مبينا ما هو صحيح مقبول وما هو قابل للبحث والنظر.

ومن يقرأ له نقوده في جانب التشبيه يظمن ظنا قويا أن التشبيه البليغ عنده ما هو إلا استعارة.

وإذا اطلع علي نقوده في جانب الاستعارة لم يسـعه إلا أن يعتقد ابن يعقوب لا يجوز في زيد أسد إلا التشبيه؟

وقد تقدم بعض من نقده لمذهب السعد. نورد هنا بعضا من نقده لمن يقول أن زيد أسد لا يصلح للاستعارة قط. وفي هذا القول يقول:

وإنما يتعين كونه تشبيها لو كان بحيث لو جعل مكانـه المشبه لم يصح. فإن اسناد التشبيه هو أن لا يصـح إيقـاع المشبه موضع لفظ المشبه به. وسواء حينئذ كان(الكلام) [1] بحيث يتأتي فيه تقدير الأداة كقوله تعالي﴿ **وهي تَمر مـر السحاب**﴾ أولا يمكن إلا بالتأويل والنظر إلي المعني، كقوله

([1]) في الأصل- السطح. بدل- الكلام وهذا خطأ ظاهر. ولذا آثرنا الكلام عليها ووضعناها بين علامتين للتنبيه.

تعالي:﴿ **وما يستَوي الْبحران**﴾ إذ لو جعل مكان البحرين المؤمن والكافر اللذين هما المشبهان.. وقيل في غير القرآن- مثلا وما يستوي المؤمن والكافر لم يصح مع قوله﴿ **ومِن كُل تأكُلُون لحما طَرِيا**﴾ وها هنا- أي في زيد أسـد- أن جعل لفظ المشبه مكان لفظ المشبه به صح أن يكون التقدير: زيد ذات صدقت عليها الشجاعة كالأسد [1] .

فأنت تري أن ابن يعقوب هنا ينتصر للاستعارة علـي التشبيه، مثلما انتصر قبلا للتشبيه علي الاستعارة. فهو لا مع هذا، ولا مع ذاك.

أما رأيه الخاص فقد أوضحه بعد نقد أدلـة المـذهبين، وفيه يقول: وثم مرتبة أخري... فقولك مثلا زيد أسـد، فيـه إدعاء دخول المشبه في المشبه به، والصورة الظاهرة كافيـة في ذلك. وقولك: رأيت أسدا يرمي. فيه إظهار تسليم الدخول بواسطة جحد المشبه في التركيب بالكلية.

([1]) شروح التلخيص- مواهب الفتاح- جـ٤ ص٤٣- وما بعدها.

ولا شك أن المرتبة الثانية- رأيت أسدا يرمي- أقـرب من الأولي- زيد أسد- فهي أولي بالاستعارة. والأولي ينبغي أن تسمي تشبيها بليغا ولا يسع المستدل إنكـار المـرتبتين. لذكر المشبه في الأولي علي وجه يصح فيه تقدير أداته لفظا وذكر المشبه في الثانية علي وجه لا يصح المشبه معـه إلا بالتأويل في القرائن... وقصر الاستعارة علي المرتبة الثانية لا يحمل معني الأولي، ولكن يري أن الثانية أولي بالاستعارة [1].

ويجيب علي سؤال حاصله: لما لم يجعـل زيـد أسـد استعارة مادامت ممكنة فيه؟ ويقول في الجواب: أن حاصـل التشبيه البليغ الادعاء. والادعاء لا يخرج الشيء عن أصله، فروعي فيه تقدير الأداة في نفس الأمر، واكتفـي بالادعـاء بالصورة الظاهرة المفيدة لمطلق المبالغة فأبقي كل لفظ علي معناه.. بخلاف المرتبة الثانية: رأيت أسدا يرمي- فقد صير

([1]) شروح التلخيص- مواهب الفتاح- جـ٤ ص٥٥-٥٦.

فيها المشبه من مسميات اللفظ- أي المشبه بـه- فروعـي. فجعل اللفظ منقولا ولا حجر في الاصطلاح [1] .

ويخلص من هذا كله إلي جماع الرأي عنده فيقول:

وإذا تبين أن الأمر اصطلاحي، فمن رأي إدخال المرتبة الأولي- زيد أسد- في الاستعارة فله ذلك. ويجب عليـه أن يزيد ما يفهم به دخولها.

ومن لم ير ذلك أشار إلي إخراج ما ذكر بـأن شـرط الاستعارة أن لا يذكر المشبه علي وجه يتمكن التشبيه فيـه. ومن هنا كان الخلاف لفظيا، إذ حاصله أن هنا تركيبا أجـري فيه المشبه به علي المشبه. وادعي دخول المشبه في جـنس المشبه به. وهل يجعل فيه لفظ المشبه به استعارة، ويسـمي بها نظرا للادعاء، أولا يسمي ولا يقدر النقل ولو أمكن نظرا

---

(1) أي أولألي بالاستعارة ما هو أعلي من زيد أسد، لأن ذكر المشبه يقدح فيها فلا يناسبها إلا ما حذف فيه المشبه مثل رأيت أسدا يرمي، إذ هو الأعلي من زيد أسد.

إلي أن الأولي بها ما هو أعلي؟ [1] فقد اتفق علـي المعنـي، واختلف في التسمية اصطلاحا بتقدير النقل وعدمه [2] .

وهكذا ينتهي المغربي إلي رأي لا يرجح فيه جانبا علي آخر بل الجانبان عنده سواء.

ولا تظن أنه غير متأثر بتوجيهات الإمام عبد القـاهر، فقد رأيناه في أكثر من موضوع يجوز الاستعارة مثلما جوز التشبيه.

قيمة هذا الرأي:

لا يسلم ما رآه المغربي من مآخذ. وأظهر ما يوجه إلي تسويته هنا باطلاق التشبيه أو الاستعارة علي زيد أسد ومـا شاكله أن فكرة نقل المشبه به إلي المشبه نفسه ادعـاء. مـا يضعفه أضعاف أضعاف ما يقويه. أمـا اعتبـار الخـلاف اصطلاحيا فهذا يكـون مقبـولا لـو كنـا بصـدد إنشـاء الاصطلاحات من جديد. أما وقد وضعوا لكل مـن التشـبيه والاستعارة حدودهما فلا معني للاحتجاج به أبدا.

---

(1) المصدر السابق- جـ٤ ص٥٦.

(2) شروح التلخيص- عروس الأفراح- جـ٣ ص٢٩٨.

الرأي العاشر:

القول بأنه تشبيه أو استعارة مع ترجيح الاستعارة

من أبرز أنصار هذا الرأي، وأكثرهم تحمسـا للـدفاع عنه، وإيراد الأدلة عليه أحمد بن علي بن عبد الكافي الملقب ببهاء الدين، والمشهور بالسبكي المتوفي سنة٧٧٣ هـ وهـو من شراح التلخيص البارزين، كان مفتيا وقاضـيا بمصـر ودمشق وكتاب عروس الأفراح خيـر شـاهد علـي علمـه واجتهاده.

تبني السبكي القول بجواز حمل التشـبيه البليـغ علـي التشبيه الاصطلاحي وحمله علي الاستعارة مرجحا الحمـل علي الاستعارة علي الحمل علي التشبيه. وتراه فـي كتابـه المذكور قد حشد كل ما رأي فيه تقوية رأيه. وقد سلك فـي نصرة رأيه منهجا ذا شقين:

أحدهما: النظر الفاحص في الأسلوب نفسه زيـد أسـد مثلا- ومناقشة بعض المصطلحات الفنيـة التـي وضـعها البلاغيون وعلماء أصول الفقه.

والثاني: تصيد أقوال بعض السـابقين مـن المفسـرين والبلاغيين والنقاد- الذين حملوا بعض صور التشبيه البليـغ علي الاستعارة.

وهو في هذا وذاك أطول شراح التلخـيص باعـا فـي توجيه المسألة، فقد أولاها عناية فائقـة، واسـتبدت الفكـرة بمساحة كبيرة من كتابه عروس الأفراح حيـث جمـع فيـه فأوعي.

وقد استهل بحثه في الموضوع بقوله:

إذا كان طرفا التشبيه مذكورين، والمشبه به خبر مبتدأ، أو في حكمه: مثل خبر كان وأن وثـاني مفعـولي علمـت، والحال. فهل يكون ذلك تشبيها أو استعارة..؟ [1].

ثم يجيب بقوله:

اختلفوا فيه. وأنا أذكر ما يتضح لي أنه الصـواب: ثـم اتحفه بكلام الناس في ذلك.

أما الذي يتضح لي- وبا$ التوفيق- فهو أن ذلك علـي قسمين: تارة يقصد به التشبيه. فتكون أداة التشـبيه مقـدرة، وتارة يقصد به الاستعارة فلا تكون مقدرة، ويكون الأسـد-

---

([1]) المصدر السابق.

أي من زيد أسد- مستعملا في غير حقيقته ويكون ذكر زيـد والاخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينـة صـارفه إلـي الاستعارة دالة عليها. فإن قامت قرينة دالة علي حذف الأداة صرنا إليه. وإن لم تقم فنحن بين إضمار واستعارة [1]

وإلي هنا يتضح أمر التجويز للحملين عند السبكي. أما ترجيح الاستعارة علي التشبيه فيؤخذ من قوله الآتي:

والاستعارة أولي، فليصر إليها. والأصوليون مختلفـون فيما إذا دار الأمر بين المجاز والأضمار أيهما أولي؟. وذلك في مطلق المجاز وفي علم أصول الفقه. أما الاستعارة التـي هي أشرف أنواع المجاز فإنها مقدمة علـي الاضـمار، ولا سيما ونحن في علم البيان الذي الاستعارة فيه هي الأصـل. وهم مجمعون علي أن الاستعارة خير من الاضمار! [2]

وهذا الذي ذكرته من تجويز الاستعارة لا يحتاج فيـه لدليل. لأنه مجاز سائغ وكما يجوز أن نقول: جـاءني أسـد.

---

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق- جـ ـ٣ ص٢٩٩.

نريد الاستعارة. يجوز أن نقول: زيد أسد. وهذا قياس جلـي [1].

وقفة مع هذا الكلام:

ان ما احتج به السبكي من كلام علماء أصـول الفقـه لاوجه له هنا، لأن علم أصول الفقه وظيفته إستنباط الأحكام من كليات القواعد التي يضعونها، ولما كان مدلول الاستعارة من حيث الربط بين الطرفين أقوي من دلالة التشبيه. فمـن المقبول في أصول الفقه حمل الكلام علـي الاسـتعارة لأن مؤداها الاتحاد التام بين الطرفين، وهذا أحوط فـي مجـال تقرير الأحكام إباحة وحظرا. والأخذ بالأحوط أولي.

أما ما حكاه من إجماع البيانيين علي أن الاستعارة خير من الأضمار. فهذا مصروف إلي كون المجاز- دائما- أبلغ من الحقيقة من حيث هما مجاز وحقيقة لا من حيث أن كـل استعارة أبلغ من كل تشبيه. فان لكل منهما مقاما مناسبا ترد فيه. ولو كان الأمر كما قال لوجب أن لا يكون فـي الكـلام البليغ تشبيه، ولأوثرت الاستعارة عليه. بل لما جاء فـي آي

---

(1) المصدر السابق جـ٣ ص٣٠٠.

الذكر الحكيم تشبيه واحد. ولكنه بين جميع كل فنون البيـان. وهو مع هذا مستوفي أبلغته لا فاضل ولا مفضول فيه..

أن علماء البيان ليس لهم إجماع معروف علي حمل كل تشبيه بليغ علي الاستعارة بل جمهورهم ومحققوهم علي أنـه تشبيه بليغ وكفي. فأين هو الاجماع الذي حكاه السبكي؟!

أما إيراده: جاءني أسد، وزيد أسد. علي أن بين المثالين قياسا جليا. فأن ما ذكره مجرد قولين خاليين من كل قيـاس فضلا من أن يكون جليا فجاءني أسد إذا لم تكن معه قرينـة صارفة احتمل أن يفهم السامع أن الجائي أسد حقيقة.

وزيد أسد قصاري ما يفهم منه تشبيه زيد بـه أمـا أن يكون زيد- الإنسان- هو الأسد- الحيوان- فليس إلي ذلـك سبيل فما أبعد ما قاله السبكي عن أي قياس..؟

جواز الحمل علي الحقيقة شرط المجاز:

ويعود السبكي فينازع علماء البيان في اشتراطهم جواز الحمل علي الحقيقة في المجاز ويعكس القضية عكسا فيقول:

وحاصل كلام الزمخشري والسكاكي والمصنف- يقصد الخطيب القزويني- ومن تبعهم أن نحو زيد أسد إنما لم يكن استعارة لامتناع حمل الكلام علي الحقيقة. وأن مـن شـرط الاستعارة إمكان حمل الكلام علي الحقيقـة فـي الظـاهر، وتناسي التشبيه ولا حاصل لما قالوه، لأنا نقول: لـيس مـن شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلـي الحقيقـة فـي الظاهر. بل لو عكس ذلك وقيل، لابد من عدم صلاحيته لكان أقرب، لأن الاستعارة مجاز لابد له من قرينة فإن لـم تكـن قرينة إمتنع صرفه إلي الاستعارة وصرفناه إلي حقيقته. وإنما نصرفه إلي الاستعارة بقرينة. غير أن تلك القرينة تارة تكون معنوية حالية، مثل: رأيت أسدا. وتارة تكون لفظيـة مثـل: زيد، مخبرا عنه بالأسد، فانه قرينة تصرف الأسد عن إدارة حقيقته.

والواقع أن تدافع بين ما قرره علماء البيان. وما قـرره ابن السبكي لأنه نظر إلي غير الجهة التي نظروا إليها، فصح ما قاله وما قالوه باعتباره اختلاف جهة المنزع.

فعلماء البيان إنما قرروا ذلك شرطا في صلاحية الكلام للحمل علي المجاز ابتداء. فجاءني أسد. صالح للحمل علـي

المجاز لامكان حمل أسد فيه علي حقيقة معناه الموضوع له، وزيد أسد صالح للحمل علي المجاز لعدم إمكان صرف أسد إلي معناه الوضعي.

أما ابن السبكي فقد نظر إلي المجاز بعد ثبـوت كونـه مجازا. فان جاءني أسد إذا قامت القرينة علي صـرفه إلـي غير معناه الوضعي. صار مجازا.

وبعد صيرورته مجازا لا يصح حملـه علـي المعنـي الحقيقي. وهذا الذي يقرره. ابن السبكي لا يخالفه فيه علمـاء البيان، لأن كلامهم في تجويز المجاز- إبتداء- وكلام ابـن السبكي منصب علي المجاز بعد ثبوت مجازيته قطعا.

وبناء علي هذا فليس لابن السبكي حجة فيما ذكـر وإن كان صحيحا. والحق مع علماء البيان في إدخالهم: جـاءني أسد في المجاز، وإبقائهم: زيد أسد في دائرة التشبيه.

وقوع المشبه خبرا:

وينتقل ابن السبكي فينازعهم فـي أصـل آخـر مـن أصولهم، وهو حمل الكلام علي التشبيه إذا وقع المشـبه بـه خبرا عن المشبه، فيقول:

ليس كل ما وقع خبر مبتدأ يمتنع فيه حمله علي الحقيقة. فإنك إذا قلت: هذا أسد. والذي في داري أسد، ونحـو ذلـك مريدا زيد، فقد وقع الأسد خبر مبتدأ، ومع ذلـك لا يمتنـع حمله علي حقيقته. فكأن ينبغي أن يسمي استعارة. فـالمعني الذي قالوه لا يستمر لهم في كل خبر مبتدأ. إن العلـة التـي ذكروها بعينها موجودة في الصفة التي لا تصلح أن تجـري بالحقية علي موصوفها نحو رأيت بحـرا، ومـررت بزيـد البحر، ومع ذلك هو عندهم استعارة لا تشبيه: لأنه ليس فـي حكم الخبر. وحاصله أن ما ذكروه لا يطرد ولا ينعكس..

ابن السبكي يأخذ علي علماء البيان- هنا- مأخذين:

أحدهما: ليس كل مشبه به وقع خبرا عن المشبه يمتنـع حمله علي الحقيقة. وهذا ينافي أصلهم الذي قرروه. ويستدل علي هذا بمثالين أحدهما: هذا أسد، والثاني: الذي فـي داري أسد. والمشبه في المثالين رجل. وقد أصاب ابن السبكي في هذا التمثيل من جهة، وأخطأ من جهة أخري!

فالجهة التي أصاب فيها أن السامع قد يتوهم عند خلـو هذا الكلام من القرينة أن المشار إليـه فـي المثـال الأول، والموصول في المثال الثاني أسد حقيقة

والجهة التي أخطأ فيها أن هذا التـوهم حاصـل مـن اشتراك اسم الاشارة والموصول في الدلالـة علـي الرجـل والأسد معا. فليس هذا أسد، والذي في داري أسد كفؤا لزيـد أسد، والرجل أسد. فالدلالة هنا خاصة وفيما ذكره هو عامـة في الرجل والأسد. فان قامت قرينة بين يدي الكلام بأن كانت الإشارة إلي رجل معين امتنعت إرادة الحقيقة. وهو مقصـد علماء البيان.

فأين السبكي وإن كان قد أصاب في التمثيل فلم يصـب في إقامة الدليل.

المأخذ الثاني: إن علة منع الحمل علي الحقيقة موجودة في الصفة كما هي موجودة في الخبر. وعلمـاء البيـان لـم يقيموا شأنا للصفة مثل: رأيت رجلا بحرا، ومـررت بزيـد البحر. فالبحر في المثالين يمتنع حمله علي الحقيقة وهو عند علماء البيان استعارة- هكذا يقول- وكان ينبغـي أن يكـون تشبيها لعدم صحة الحمل علي الحقيقة!

وهذيا مردود علي ابن السبكي. فعلماء البيان لم يقولـوا أنه استعارة ولعل ابن السبكي ألزمهم بهذا القول لأنهم خصوا

التشبيه بالخبر والحال ولم يذكروا الصفة. وهو مردود مـن وجهين:

أحدهما: إن النص علي الحال وإعطاءها حكـم الخبـر مغن عن النص عن الصفة، لأن الحال صفة في المعني.

وثانيهما: أن أول من صرح بهذه القاعدة هو الإمام عبد القاهر ثم تابعه علماء البيان. وهو وإن كان لم يـنص علـي الصفة في الحمل علي التشبيه وقصر النص علي الخبر وما نزل منزلته. فهو كذلك لم يذكر الصفة في جانب الحمل علي الاستعارة بل قال بالحرف الواحد:

.. هذا حكم لا يكون إلا إذا كان الاسم في منزلة الخبر من المبتدأ، فأما إذا لم يكن، وكان مبتدأ بنفسه أو فـاعلا أو مفعولا، أو مضافا إليه فأنت واضع كلامك لإثبات معني آخر غير ما هو معني الاسم له [1]

فعبد القاهر يخص الحمل علي الاسـتعارة إذا وقـع المشبه به مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه، ولم يذكر معها الصفة فلا وجه لاستنتاج ابن السبكي.

([1]) أسرار البلاغة٢٨٤.

وفي المثال الأول الذي ذكره ابن السبكي: رأيت رجـلا بحرا. فبحرا حال لأن الرؤية بصرية. فهذا المثال داخل فـي القاعدة التي تختص بالحمل علي التشبيه.

أما المثال الثاني: مررت بزيد البحر. فهو صفة قطعـا. وهو تشبيه وليس استعارة أي: الذي هو كالبحر، وإنما يكون استعارة لو كان التركيب: مررت بالبحر مريدا رجل واسـع الكرم. ولهذا ما يقويه من كلامهم.

فقد حملوا قول الشاعر:

والريح تعبث بالغصون وقد جري ذهب

الأصيل علي لجين المـاء

علي التشبيه مع أن الكلام عند التحقيق من باب إضـافة الصفة للموصوف. أي شعاع الأصيل الذهب: يعني الذي هو كالذهب. وكذلك يقال في لجين المـاء: المـاء للجـين. لأن الصورتين عندهم من التشبيه المؤكد [1].

وعلي هذا فإن علماء البيان يعاملون الاسم المشبه بـه الواقع صفة للمشبه معاملة ما وقع خبرا عنه. فلـيس لابـن

([1]) شروح التلخيص جـ٣ ص٤٦٥.

السبكي دليل مقبول علي منازعة علماء البيان في هذا الأصل؟!

مبني التشبيه البليغ:

ونازع ابن السبكي علماء البيان في مبني التشبيه البليغ نفسه ومعلوم أن التشبيه البليغ هو ما حذفت فيه الأداة. ومع هذا الحذف فإنهم يلحظون تقديرها.

وابن السبكي يعترض علي التسمية أصلا، وعلي ملاحظة الأداة بعد الحذف تبعا. أما اعتراضه علي التسمية فإن البلاغة هي الاستعارة فكيف يقال: تشبيه بليغ، والاستعارة أبلغ منه.

وأما اعتراضه علي ملاحظة الأداة بعد حذفها فلان التشبيه لا يكون بليغا إلا بجحد الأداة رأسا. وتقديرها- عنده- ينافي مبدأ البلاغة الذي قرروه [1]

وكلامه- هنا- قابل للمناقشة. فمبدأ التسمية صحيح، لأن بلاغة التشبيه البليغ منظور فيها إلي صور التشبيه

---

(1) شروح التلخيص عروس الأفراح جـ٣ ص٣٠٢.

الأخري. ولا تأثير لهذه التسمية علي أبلغية الاستعارة، لأنها ليست تشبيها بالمعني الاصطلاحي.

والغريب أن ابن السبكي نفسه قد أشار إلي هذه الحقيقة ومع هذا فهو متمسك برأيه [١] .

ولا وجه له- كذلك- في أخذه تقدير الأداة مع الحكـم ببلاغة التشبيه، لأن بلاغته متسفادة من الصـورة اللفظيـة الظاهرة كما يقول ابن يعقوب المغربي [٢] .

وإلي هنا تنتهي ملاحظاتنا علي منازعة ابن السـبكي علماء البيان في بعض الضوابط الفنية. وتبقي لنا معه جولـة حول التصيدات أو الشواهد التي تلقفها مع أقـوال العلمـاء لنصرة رأيه. وقد جمع بين الشواهد الشعرية وغير الشعرية.

تصيدات ابن السبكي:

ويحسن بنا- إبتداء- أن نشطر الحديث عنها شطرين:

أحدهما: خاص بالشواهد غير الشعرية.

---

(١) شروح التلخيص عروس الأفراح جـ٣ ص٣٠٢.

(٢) نفس المصدر

والثاني: خاص بالشواهد الشعرية. فلنمض علـي هـذا النهج:

أولا- الشواهد غير الشعرية:

ويأتي في مقدمة هذه الشواهد ما ذكـره مـن الآيـات الكريمة ذاكرا أقوال العلماء فيها. ومن ذلك:

يقول ابن السبكي:

ثم إن المصنف وكل من تكلـم فـي قولـه تعـالي:﴿ **فَجعلْنَاها حصِيدا كأن لم تَغْـن بِـالأمس** ﴾. وقولـه﴿ **فَأصبح هشِيما تَذْروه الرياح** ﴾ جعل حصـيدا وهشـيما استعارة. وهو يناقض قولهم أنه إذا وقع المشبه به خبـرا أو حالا يكون تشبيها. وقد جعل الرماني وغيره من الاستعارة﴿ **وآتَينَا ثَمود الناقَةَ مبصِرةً**﴾. مع أن مبصرة حال، وجعل الرماني والزنجاني والامـام فخـر الـدين منـه- أي مـن الاستعارة- قوله تعالي﴿ **وسِراجا مِنيرا**﴾وإن كان حالا ثـم ليت شعري كيف يصنعون بالأخبار بالمصـدر نحـو زيـد ضرب هل يقدرون علي أن يقدروا: مثل ضرب. وذلـك لا

سبيل إليه لوضوح فساده وبعده عن المقصود مـن الإخبـار بالمصدر....

ومما يرد عليهم ما ذكره النحاة عن آخرهم في نحـو: زيد زهير شعرا فانه لا يوافق ما قالوه. بل يشهد لما قلناه من أنه استعارة. ومما يدل علي ما قلناه قول الزمخشري في قوله تعالي:{ نساؤكم حرث لكم} وهذا مجاز [1] .

أن هذه المثل التي ذكرها هي من بـاب التشـبيه وان خلطها قوم بالاستعارة. لأن طرفي التشبيه فيها مـذكوران. وتقدير الكلام في الآيتين الأوليين: فجعلناها كالحصيد ووجه الشبه هو الذبول والهلاك بعد الأخضرار والنماء. أما مبصرة في الآية الثالثة فهي صفة لموصوف محذوف تقـديره: آيـة مبصرة. فإذا جعلنا مبصرة إستعارة فالمشبه فيها هو ظهـور الآية، ويؤيد هذا قراءة من قرأ: مبصرة. بفتح الصاد.

أما الآية الرابعة﴿ **وسراجا منيرا** ﴾فقد صرح الخطيب في الإيضاح [2]

بأنها من التشبيه البليغ المحذوف الأداة.

([1]) شروح التلخيص مواهب الفتاح جـ٤.

([2]) المصدر السابق جـ ٤ ص ٣٠٠.

أما الإخبار بالمصدر فطريقه معروف وهـو المبالغـة. والمبالغة تجوز الحمل علي غير ما هو له فلا حاجـة إلـي تقدير مضاف ولا إلي أداة تشبيه.

أما قوله: زيد زهير شعرا. فما أبعده عـن الاسـتعارة لذكر ثلاثة أركان من أركان التشبيه: المشبه: زيد. والمشـبه به: زهير. ووجه الشبه: شعرا. وكان حريا بابن السـبكي أن ينفي الاستعارة عن هذا المثال لأنه ينقص من قيمتها البيانية ولو جاز حمله علي الاستعارة لما كانت الاستعارة فيه أبلـغ من التشبيه لاستوائها في الصـورة اللفظيـة وفـي درجـة المبالغة!

أما ما ذكره من تفسير الزمخشري:{ نساؤكم حرث لكم} بالمجاز فهو محسوب علي الزمخشري في الخلـط. ولـيس مصيبا فيه.

ومما ذكره ابن السبكي قوله تعـالي﴿ **النبِـي أَولـى بِالْمؤْمِنِين مِن أَنْفُسِهِم وأَزواجه أُمهاتُهم** ﴾مستدلا بأن بعض علماء البيان قال: أن أمهاتهم استعارة. وأمر التشـبيه في هذه الآية ظاهر لا يحتاج إلي كشف. فلا عبرة بقول من قال أنه مجاز ثم ساق أمثلة أخري منها قوله عليـه السـلام:

النساء حبائل الشيطان. والشباب شعبة من الجنون، والمؤمن مرآة أخيه. وقول أسنده إلي علي رضي الله عنه وهو: السفر ميزان القوم. مدعيا أن هـذه المثـل اسـتعارات وليسـت تشبيهات.

ولعل الذي حسن عنده هذا الادعـاء صـعوبة تقـديره الأداة- كما صنع عبد القاهر من قبل. علـي أن لنـا رأيـا سنشير إليه في ختام هذه الدراسة في مثل هذه الصور التـي يصعب فيها تقدير الأداة فيتخذ بعض البـاحثين مـن تلـك الصعوبة مدرجا للقول بالمجاز فيها، مع ما في هذا القول من إهدار للأصول التي وضعها جمهور البيانيين.

ويبدو أن ابن السبكي يبيح لنفسه ما يحظره علي غيره. فقد تعقب الأمثلة التي ذكرها عبد القـاهر نافيـا أن تكـون تشبيها. مثل: أسددم الأسد الهزبر خضابه. وجوز ابن السبكي إطلاق التشبيه عليها وإظهار الأداة. وسيأتي هـذا قريبـا إن شاء الله فكان حريا أن يجري بحثه علي مقياس واحد ولكنـه لم يفعل.

هذا فيما يتعلق بالشواهد غير الشعرية. أمـا الشـواهد الشعرية فقد جمع فيها بين شواهد الامام عبد القاهر. وشواهد أخري. وذلك علي النحو الآتي:

أولا- شواهد الامام عبد القاهر:

شمس تألق والفراق غروبها عنـا وبـدر والكسـوف صدوده

استشهد ابن السبكي بهذا البيت علي أن عبد القاهر جوز إطلاقه مع أن السامع لا يمكنه صرفه إلي حقيقته وهو موافق لما اختاره ابن السبكي. ثم عاد فنقد مذهب عبد القـاهر فيـه بأن الأداة لا يمكن دخولها إلا بتغيير صورة اللفظ فقـال: ان فيه نظرا لجواز أن يقال: هو كبدر يسكن الأرض، ويكـون المشبه به خياليا لا حقيقيا مثل تشبيه فحم فيه جمر ببحر من مسك موجه ذهب [1]

أسد دم الأسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد

([1]) الايضاح-١٤٩.

إستشهد ابن السبكي بهذا البيت ويقول عبد القاهر فيـه بأنه يقتضي أن يكون موجبا للاستعارة لا مجرد مجوز. ثـم نقده فقال: ما المانع أن يقال هو كأسددم الهزبـر خضـابه. فيكون المشبه به أسدا بهذه الصفة. ولا بدع في جعل فرد من أفراد الأسد بلغ إلي أن صار دم غيره من الأسود خضابة [1]

وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه أسود مظلم

إستشهد ابن السبكي بهذا البيت علي صحة ما قاله عبـد القاهر فيه في بعض الوجوه وهو كون التشبيه لا معني لـه فيه. ثم نقده فقال: أن ما ذكره واضح ولكنه لا يصـل إلـي درجة استحالة تقدير الأداة. وما المانع أن يكون المشبه بـه بدرا بهذه الصفة علي أن يكون خياليا [2]

ثانيا- شواهد لم ترد عند عبد القاهر:

ومما استشهد به من الشعر ولم يرد عند الإمـام عبـد القاهر قول الأخطل:

([1]) شروح التلخيص- جـ٣ ص٣٠٢.

([2]) نفس المصدر- جـ٣ ص٣٠٣- وأنظر الأسرار صفحات- ٢٨٦-٢٨٨.

وشارب مريح بالكأس نادمني

لا بالحصور ولا فيها بسآر

ووجه الاستشهاد أن الزمخشري ذكر هذا البيـت عنـد تفسيره لكلمة حصورا الواردة في قوله تعالي من سـورة آل عمران﴿ **أَن اللَّهَ يبشرك بِيحيى مصدقًا بِكَلِمةٍ مـن اللهِ وسـيدا وحصـورا ونَبِيـا مـن الصـالِحِين** ﴾[آل عمران:٣٩] والحصور- كما قال- هو الذي لا يقرب النساء أو الذي لا يلعب الميسر ثم ذكر الزمخشري البيـت السـابق وقال بعده:

فأستعير- أي الحصور- لمن لا يدخل في اللعب [1]

فتصيد ابن السبكي قول الزمخشري هذا وقـال معلقـا عليه: فإما أن يريد أن الحصور في الآية استعارة، فقد جعل الحال استعارة. أو يريد أن الحصور في البيت استعارة فقـد

([1]) الكشاف جـ١ ص٤٢٨.

جعل خبر المبتدأ استعارة. وهو- أي الزمخشري- يـري أن زيد أسد تشبيه [1]

والحق أن ليس لابن السبكي حجة فيما ذكر. سواء أراد الزمخشري حصورا التي في الآية، أو الحصور الـذي فـي البيت. لأن هذه الكلمة حصورا والحصور مستعارة لمـن لا يدخل في لعب الميسر. وليست مستعارة ليحيي عليه السلام، ولا للمبتدأ الذي خبره الحصور في البيت. وإنما كان يفيـده قول الزمخشري لو كان حصورا في الآية مستعارا لصاحب الحال الذي هو يحيي عليه السلام، أو كـان الحصـور فـي البيت مستعارا للمبتدأ..؟

واستشهد- كذلك- بقول ذي الرمة:

فلما رأيت الليل والشمس حية حياة الذي يقضي حشاشة نازع

ووجه الاستشهاد به أن ابن رشيق في العمـدة قـال أن حية في والشمس حية. استعارة [1] .

([1]) شروح التلخيص، عروس الأفراح جـ٣ ص٣٠٠. وقصده من هذا أن الزمخشري لم يلتزم بالقاعدة التي وضعها علماء البيان وهو واحد منهم.

ولا حجة له فيه- كسابقه- لأن كلمـة حيـة ليسـت مستعارة للشمس بدليل وجود الشمس فـي الكـلام. وإنمـا المستعار له هو الظهور فالشاعر يريد أن يقـول: أنـه رأي الليل في حالة ظهور الشمس ذلك الظهـور المقيـد بحالـة المتحضر الذي ينازع سكرات الموت. أي والشمس ظاهرة. فاستعار الحياة للظهور ثم اشتق مـن الحيـاة حيـة بمعنـي ظاهرة. وهي استعارة تصريحية تبعية. ويجـوز أن تكـون الاستعارة مكنية، حيث شبه الشمس بكائن حي. فحذف المشبه ورمز له بشيء من خواصه وهو الحياة. ويكون قوله بعـده: حياة الذي يقضي حشاشة نازع ترشيحا للاستعارة لأنه مـن ملائمات المشبه به. وإنما كان يفيده قول ابن رشيق لو كـان حية قد استعير للشمس نفسها. ولا قائل به؟!

ومثل هذا في التوجيه المثال الذي ذكره ابـن السـبكي وهو: الحال ناطقة بكذا من حيـث أن الخطيـب قـال فـي الإيضاح أنه استعارة.. نعم إنه استعارة كما قـال الخطيـب وغير الخطيب. ولكن لا دليل فيه لابن السبكي، لأن الخبـر هنا ناطقة ليس مستعارا للمبدأ. بل هو مستعار للظهـور أو

([1]) المصدر السابق ص٣٠٠.

قوة الدلالة وكونه استعارة تصريحية تبعية، أو استعاره مكنية علي نحو ما تقدم في والشمس حية جائزة.كان المعنـي فـي الحالتين لا يخرج عن وصف الحـال بقـوة الدلالـة علـي موضوعها.

ونكتفي بهذا القدر من أدلة ابن السبكي ومناقشتها، فقـد ظهر مما عرضنا له أن ما ذكره وإن خاله نافعا له في دعـم مذهبه فهو موضوع للنقد والرد. وليس الذي أهملناه من أدلته بأقوي من الذي ناقشناه أو بأكثر منه. فما أهملنا من أدلته إلا القليل، لأن في ما عرضنا له غناء عنه.

وأنت تري أن ابن السبكي يعول كثيرا علي أقوال أبداها بعض العلماء حيث أطلقوا الاستعارة علي مـا هـو تشـبيه بحسب القواعد والأصول. وتلك الأقوال لا تصلح لأن يقـام عليها مذهب، مادامت مخالفة لما تقرر في هذا الشأن.

وبقي أن ننتهي إلي رأي في هذا الخلاف بعد أن تتبعنـا منشأه وتطوره وأسباب ذلك التطور، والأدله التـي اعتمـد عليها كل فريق علي تقرير مذهبه، علي النحو الذي فصـلنا القول فيه.

خلاصة ما نري:

عرضنا- فيما تقدم- جذور المشكلة بدءا من القاضـي علي بن عبد العزيز الجرجاني، وانتهاء بما استقر لدي شراح التلخيص، وغيرهم. وقد أوردنا في هـذه الدراسـة جميـع المذاهب والآراء التي أدلي بها أصحابها في توجيه المسـألة. وعلمنا أن الأساس في كل هذه الآراء هو ما كتبه الامام عبد القاهر الجرجاني في كتابيه الأسرار والدلائل- فيما عدا رأيا واحدا بأن لنا ضعفه السندي فضلا عن ضعفه الموضـوعي. وقد تابعنا نشء الفكرة في نقد الامام عبد القاهر، وتطورهـا لديه، وعرفنا أسباب ذلك التطور ووقفنا علـي أظهـر آراء الامام في الموضوع وهو أن مثل: زيد أسد من كـل تشـبيه حذفت أداته ووجهه. إنما هو تشبيه لا استعارة. وقـد أقـام الامام عبد القاهر كل ما يلزم لتأصيل هذا المذهب من طبيعة النصوص أنفسها، ومن القواعد التي وضعت لضبط الفنـون البلاغية والتفرقة بينها، ومن الرجوع إلي المـدلول اللغـوي لمعني الاعارة، أو الاستعارة، ومن الاعتماد علـي العـادة والعرف في تحقيق هذا المعني ولولا أن نصوصـا بعينهـا وقفت في طريق الإمام، وهي نصوص معدودة، ما كنا نظن

أن الإمام سيتحول عن الرأي الأظهر الـذي ارتـآه. ولكـن احترام الامام لظواهر النصوص جعله يتحول تحولا تدريجيا عن الرأي الأظهر الذي رآه وتبعا للصعوبة النصية التي كان يحسها الإمام عبد القاهر جاء حكمه علي النصوص متناسـبا معها. فزيد أسد هو تشبيه ويجوز- علي قلة- حملـه علـي الاستعارة- لأن صعوبة، زيد أسد هي أضعف الصـعوبات التي اعترضت طريق الإمام رحمه الله أما هـو بحـر مـن البلاغة. وشمس تألق. فلما كانت صعوبتها أقوي من صعوبة زيد أسد كانت الصورة فيها إلي الاستعارة أقرب منها إلـي التشبيه. وقد زادت صعوبة النص- عنده- حدة فـي قـول الشاعر: أسد دم الأسد الهزبز خضابه. فقال الإمام أن أمـر التشبيه فيها قد اختل. وآثر إطلاق الاستعارة عليها لاخـتلال أمر التشبيه كما نفي التشبيه والاستعارة معا في قول البحتري وبدر أضاء لأن الصعوبة النصية فيه قد بلغت المدي.

وقول الخنساء: فإنما هي إقبال وإدبار لم يصـح عنـد الإمام أن الكلام علي حذف مضـاف ولا علـي تقـدير أداة تشبيه، ولا هو مجاز في كلمتي الإدبار والإقبال. وأخذ يبحث له عن تخريج مناسب، لأن حمل الاقبـال. والإدبـار علـي

الذات لا يجري علي الحقيقة فسلكه في المجاز الحكمي. ففيه اسند إلي ضمير الناقة هي ما ليس هو له. الاقبال والإدبار.

وبهذا فتح الإمام عبد القاهر الطريق أمام من جاء بعده ممن دار في فلكه إما موافقا مطلقا أو موافقا مع التعـديل أو مبالغا في الرأي. فالخلاف كله يرجع إلـي الأسـس التـي وضعها الإمام عبد القاهر، لم يشذ عنه إلا ذلك الرأي الـذي عزاه العلوي إلي أبي هلال، وابن سنان، والآمدي. وقد علمنا ضعفه فيما تقدم.

أما جملة الأسباب التي خرجت بالتشـبيه البليـغ إلـي الاستعارة فهي لم تخرج عما يأتي:

عند الإمام عبد القـاهر كـان السـبب هـو احترامـه للنصوص من حيث إبقاؤها في التفسير علي ما هو عليه في المفسر- فزيد أسد جوز فيه الاستعارة لأن تفسـيره: زيـد كأسد. ودخول الأداة علي اسم الجنس النكرة مستقبح لسـقوط معناه. ولو كان الإمام يجوز في التفسير أن يكون زيد كالأسد لما رضي بالتشبيه فيه بديلا. ولكن ذلك عنده لم يجز. وهكذا سلك في النصوص الأخري التي حملته حملا علي التحـول عن الرأي الأظهر الذي ارتآه.

أما عند غير عبد القاهر فقد كان السبب المبالغـة فـي بعض آرائه كما فعل السعد حين جزم بأن زيد أسد اسـتعارة قولا واحدا وليس تشبيها. وراح السعد- بعد ذلـك- يحمـل النص ما ليس من طبعه، فسيتكره اللغة والذوق معـا علـي قبول مذهبه.

ويأخذ ابن يعقوب المغربي طريقا وسطا. فتارة يـدافع عن مذهب السعد، وتارة ينتصر للقواعد العامة التي وضعت للتفريق بين التشبيه والاستعارة. فجاء مذهبه وسـطا وهـو جواز الأمرين التشبيه والاستعارة في مثل: زيد أسد. أما ابن السبكي فقد اعتمد علي نقض بعض المصطلحات الفنية- كما تقدم- وعلي خلط وقع فيه بعض العلمـاء. فرجـع المجـاز الاستعاري في موضوع البحث علي التشبيه.

وكل هذه الأسباب، سواء ما أعتبره الإمام عبد القـاهر، وما اعتبره غيره، لا تصلح أساسا لإخراج زيد أسـد ومـا شاكله من باب التشبيه إلي باب الاستعارة. وذلك لما يأتي:

أولا: لقد توزع الإمام عبد القـاهر فـي مبدئـه إبقـاء النصوص علي ما هي عليه وقد أشرنا من قبل أن كثيرا من الباحثين قالوا في زيد أسد. زيد كالأسد فلم يبقوا النكرة نكرة

في التفسير كما هو نكرة في المفسر. بـل أن الإمـام عبـد القاهر نفسه سلك هذا السلوك وهو في سعة من أمره. فقد قال في هو أسد لم نقل استعار له اسم الأسد، ولكن نقول شـبهه بالأسد [1] فلم يلتزم التنكير في التفسير تبعـا لوجـوده فـي المفسر. وعلي هذا فلا مانع أبدا من تغيير بنية الكلام عنـد التفسير. وإذا استقر هذا فإن تحرجات الامام عبد القاهر كلها التي حملته علي التحول عن رأيه مشكلة لا يصعب حلها. بل ينبغي الاقدام عليها لأن القواعد الموضـوعة للفـرق بـين الاستعارة والتشبيه أولي وأجدر بالالتزام.

ونلحظ أن الإمام عبد القاهر في تمثيله للصـور التـي دعته للخروج عن رأيه الأظهر لم يسبق مثالا واحـدا فيـه المشبه به مشتق غير جار علي المشبه. فهل يا تري نخص- بناء علي هذا- تجويزه الاستعارة في بعض الحالات الخاصة بالتشبيه البليغ يكون المشبه به فيها جامدا. أسدا، أو بدرا، أو شمسا، أو بحرا. أو سيفا؟

ليس ذلك بمستنكر. فمثل قول الشاعر العتبي:

---

(1) الأسرار-٢٧٩ وأنظر معها ص٣١٣ من نفس المصدر.

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشـكاية أنطق

فأنطق خبر مبتدأ وهو خارج عما قرره الإمـام عبـد القاهر من كونه تشبيها. وذلك لأن أنطق استعارة قولا واحدا. ولكنه ليس مستعارا للسان الحال. بل لقوة الظهور والدلالـة. ولذلك لم يذكر الإمام شيئا من المشتقات في تمثيلـه لآرائـه الخارجة.

ومن تحرجات الإمام كون الأمر إذا حمل علي التشـبيه أدي بنا إلي أن تشبه بشيء غير موجود. وهذا المبـدأ هـو الذي حمله علي أن يخرج قول البحتري السابق:

وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلي منـه أسود مظلم

عن دائرة التشبيه وعن دائرة الاستعارة. أما التشبيه فلما مر من أن المشبه به علي هذه الصورة غير موجود.

وأما الاستعارة فلأنها مبنية علي التشـبيه ولا تشـبيه هنـا. وهكذا وصلت حرمة ظواهر النصوص عند عبد القاهر- به- إلي طريق مسدود ولكن هذا التخرج الذي رآه عبد القاهر جاء مثله في أعلي درجات الكلام بلاغة وهو القرآن الحكيم في قولـه تعـالي﴿

مثَلُ الذِين ينْفِقُون أَموالَهم فِي سبِيل اللهِ كَمثَل حبةٍ أَنبتَتْ سبع سنَابِلَ فِي كُل سنبلَةٍ مائَـةُ حبـةٍ ﴾ فالمشـبه بـه- صراحة- ولا وجود له فيما تراه الحواس. والإمام الزمخشري بعد دفاعه عن وجوده سلم في النهاية وقال: ولو لم يوجد لكان صحيحا علي سبيل الفرض والتقدير [1].

بل وأصرح منه في الجواز قوله تعـالي فـي تشـبيه صريح: طلعها كأنه رؤس الشياطين فمن من المخاطبين رأي الشيطان حتي يري رأسه ومنه قول أمريء القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسـنونة رزق كأنيـاب أغوال

ولم ير أحد الغول بل هو حيوان مفترض فـي الـوهم وجوده. علي أن الإمام نفسه خرج تلك الشواهد التي سـاقها علي التخييل. إذن فحملها علي التشبيه غير محظور.

إن الذي قرره الإمام عبد القاهر في آرائـه الخارجـة يتعارض إلي درجة التصادم بما قرره من فروق لا يختلـف معه فيها أحد بين الاستعاره المحضه والتشـبيه مـن كـون

---

(1) الكشاف جـ ١ ص٣٩٣.

المشبه في الاستعارة ساقط من البين، ومن شرط أن ينتفـع المستعير- المشبه- بكل ما للمعار- المشبه به. وهو حـين خرج لم يبين لخروجه وجها بالنسبة لتلـك الفـروق التـي ذكرها. فبدا متناقضا ونفسه حين أنسته صعوبة النصـوص قيمة تلك الضوابط.

ومهما يكن من أمر فإن التشبيه البليـغ بمعـزل عـن الاستعارة. ولا يقدح في ذلك أن بعض الصور يصعب فيهـا تقدير الأداة. فعبد القاهر نفسه رأي في بعض الاستعارات أنه يصعب معها ظهور التشبيه فيهـا كاسـتعارة النـور للعلـم والإيمان، والموت للجهل والكفر، وهذه من الضرب الصميم الخالص عنده من ضروب الاستعارة حتي أن المجاز فيها قد اشتبه أمره بالحقيقة لكثرة ما تعورف من إطلاق النور علـي العلم والإيمان، والموت علي الجهل والكفر [1] . فمـا الـذي يمنع إذن أن نبق التشبيه البليغ الممتنع فيه ظهور الأداة علي كونه تشبيها اصطلاحيا وهو الضرب الصميم الخالص مـن التشبيه، منعت قوة الصلة فيه بين الطرفين من ظهـور الأداة وفاء بحق المبالغة في الاتحاد بينهما. كما أن تلـك الصـلة

---

(1) الأسرار-٢٨٨-٢٨٩.

القوية قد قربت بين مفهوم هذا التشبيه ومفهـوم الاسـتعارة فاشتبه في ظاهر الحال بها وما هو منها وما هي منه.

يقول أبو الحسن حازم القرطاجني:

التشبيه بغير حرف شبيه بالاستعارة في بعـض المواضـع، والفرق بينهما أن الاستعارة وإن كان فيها معني التشـبيه فتقـدير حرف التشبيه لا يسوغ فيها. والتشبيه بغير حرف علـي خـلاف ذلك. لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه.. [1] .

فالتقدير- دون الظهور- هو الواجب لا الظهور نفسه. وكلمة أخيرة نقولها كمؤدي لكل ما تقدم:

أن التشبيه البليغ بكل صوره لا يرقي إلي درجة المجاز فضلا عن أن يكون فيه استعارة لأن المجاز لابد فيـه مـن النقل. ولا نقل في التشبيه البليغ سواء ذكر المشبه صراحة أو حذف ونوي تقديره. وأي مذهب يخالف هذا مردود لما فيـه من إهدار للقواعد والأصول التي إرتضاها المحققـون مـن علماء هذا الفن قدماء ومحدثين. فالخروج عليها ليس بـالهين ولا هو بمقبول،والله أعلم.

---

(1) مناهج البلغاء-٣٨٦.

المراجع

التي ورد ذكرها في هذه الدراسات:

١- أسرار البلاغة عبد القاهر الجرجاني
٢- البديع ابن المعتز
٣- البلاغة القرآنية د. أبو موسي
٤- البيان والتبيين الجاحظ
٥- حاشية الدسوقي
٦- حاشية السيد الشريف الجرجاني
٧- الحيوان الجاحظ
٨- دلائل الاعجاز عبد القاهر الجرجاني
٩- شر الفصاحة لابن سنان الخفاجي
١٠- الصناعتين لأبي هلال العسكري
١١- الطراز للعلوي
١٢- عروس الأفراح لابن السبكي
١٣- الكشاف للزمخشري
١٤- المختصر للسعد

١٥ المطول للسعد

١٦- المفتاح(مفتاح العلوم) لأبي يعقوب السكاكي

١٧- منهاج البلغاء لحازم القرطاجني

١٨- الموازنة لأبي القاسم الآمدي

١٩- مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي

٢٠- نقد النثر لقدامة بن جعفر

٢١- نقد الشعر لقدامة بن جعفر

٢٢- الوساطة للقاضي الجرجاني

٢٣- الايضاح للخطيب القزويني

مؤلفات

الأستاذ الدكتور عبد العظيم المطعني

١. الإسلام في مواجهة الأيديولوجيات المعاصرة مكتبة وهبة
٢. سماحة الإسلام في الدعوة إلي الله والعلاقات الإنسانية.. منهاجا. وسيرة- مكتبة وهبة
٣. عقوبة الارتداد عن الدين.. بين الأدلة الشرعية وشبهات المنكرين .مكتبة وهبة
٤. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية(رسالة دكتوراه بدرجة الأمتياز مع مرتبة الشرف الأولي)(مجلدان) مكتبة وهبة
٥. أوروبا في مواجهة الإسلام.. الوسائل والأهداف مكتبة وهبة
٦. افتراءات المستشرقين علي الإسلام.. عرض.. ونقد مكتبة وهبة

٧. الفقه الاجتهادي الإسلامي.. بين عبقرية السلف ومآخذ ناقديه مكتبة وهبة
٨. المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنـع(جزءان) مكتبة وهبة
٩. الحداثة.. سرطان العصر أو ظاهرة الغمـوض فـي الشعر العربي الحديثمكتبة وهبة
١٠. لماذا.. لا بد من دين ا$ لدنيا الناس؟ مكتبة وهبة
١١. علم الأسلوب في الدراسات الأدبية والنقديـة مكتبـة وهبة
١٢. مصادر الإبداع.. بين الأصالة والتزوير مكتبة وهبة
١٣. المجاز.. عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه.. بين الإنكار والإقرار مكتبة وهبة
١٤. جوانيات الرموز المستعارة.. لكبار(أولاد حارتنا) أو نقض التاريخ الديني النبوي مكتبة وهبة
١٥. المسيحيون والمسلمون في تلمود اليهـود.. غرائـب وعجائب مكتبة وهبة
١٦. دراسات جديدة في إعجاز القرآن.. مناهج تطبيقية في توظيف اللغة

١٧. مكتبة وهبة
١٨. التفسير البلاغي للإستفهام في القـرآن الحكـيم أول تفسير موضوعي
١٩. لـ ١٢٦٠ استفهاما في القرآن كله(أربـع مجلـدات) مكتبة وهبة
٢٠. أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسفي لهدم السـنة النبوية مكتبة وهبة
٢١. أسباب زواج النبي-ص- بأمهات المؤمنين ومواجهة افتراءات المغرضين
٢٢. مكتبة وهبة
٢٣. أبي آدم.. قصة الخليقـة.. بـين الخيـال الجـامح.. والتأويل المرفوض
٢٤. مكتبة وهبة
٢٥. هذا بيان للناس.. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكـار السنة النبوية عرض.. وتفنيد.. ونقض مكتبة وهبة
٢٦. التشبيه البليغ.. هل يرقي إلي درجة المجـاز مكتبـة وهبة

٢٧. التشبيه والتمثيل.. بين الإمام عبد القـاهر والخطيـب مكتبة وهبة
٢٨. من قضايا البلاغة والنقد مكتبة وهبة
٢٩. البديع من المعاني والألفاظ مكتبة وهبة
٣٠. الهمزية في مدح خير البرية- رائعة الإمام البوصيري مكتبة وهبة
٣١. الإسلام في مواجهة الإستشراق العالمي دار الوفاء
٣٢. ساعة مع القرآن العظيم دار المعارف
٣٣. الوصايا العشر للإمام الشهيد حسن البنـا: عـرض وشرح دار الشروق
٣٤. الجائز والممنوع في الصيام دار الشروق
٣٥. مناسك الحج والعمرة علي ضوء المذاهب الأربعـة دار الشروق
٣٦. العلمانية وموقفها من الشريعة والعقيدة مكتبة النور
٣٧. مخاطر التشبيه العالمي ضد الإسلام مكتبة النور
٣٨. حقائق القرآن وأباطيل خصومه(٣ أجزاء)- المجلس الأعلي للشئون الإسلامية

٣٩. مبادئ التعايش السلمي العـالمي فـي الإسـلام دار الإعلام العربي
٤٠. الحكيم في حديثه مع الله ومدرسة المتمـردين علـي الشعرية دار السلام
٤١. المرأة في عصر الرسالة بـين واقعيـات الإسـلام وأوهام المرجفين دار السلام
٤٢. مواجهة صريحة بين الإسلام وخصومه المعاصرين دار الأنصار
٤٣. الفراغ وأزمة التدين عند الشباب المعاصـر. الـداء والدواء دار الأنصار
٤٤. تدابير الأمن في الإسلام دار الأنصار
٤٥. ١٩ رسالة من الإمام الشهيد حسن البنا دار الأنصار
٤٦. أدب الإسلام في السياسة والرياسة دا رالأنصار
٤٧. قراءات في كتـاب أحمـر- لينـين زعـلان مـن الشيوعيين دارالأنصار
٤٨. جريمة العصر: قصة احتلال المسـجد الحـرام دار الأنصار
٤٩. لقاء الإسماعيلية العملاق دار الأنصار